20

عشرون عاماً من العطاء

لمجتمع فلسطيني جدير بالأطفال ● 2011-1991

20
عشرون عاماً من العطاء

لمجتمع فلسطيني جدير بالأطفال ● 2011-1991

الإشراف العام: رفعت قسيس

المتابعة والتنسيق: خالد قزمار وسكينة خلاوي

إعداد: عبد الحكيم أبو جاموس

إصدار: جمعية الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين

2011

تصميم وطباعة: بيلسان | BAILASAN | info@bailasan.com

المحتويات

04 مقدمة

06 تأسيس الحركة ورسالتها وأهدافها

10 الرعيل المُؤسس وقُدماء الموظفين

12 هيكلية الحركة "البرامج والوحدات"

19 التطلعات والتوجهات المستقبلية

20 واقع جديد في فلسطين

22 الأدوار والأهداف والاستراتيجيات

28 نقلات نوعيّة مميّزة ومحطات بارزة

36 الداعمون والشركاء المحليون والدوليون

38 قالوا عن الحركة

48 أهم الإصدارات في صور

52 الحركة في صور

مقدمة

بقلم: رفعت قسيس/ مدير عام الحركة

تحتفل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين في هذه السنة، بذكرى مرور 20 عاماً على تأسيسها في العام 1991. وتحمل هذه الاحتفالية معاني خاصة لمجلس إدارة المؤسسة ولجمعيتها العامة ولجميع العاملين فيها، كونها تمثل تتويجاً واستمراراً لمسيرة التميز والعطاء، والتي تحوّلت خلالها المؤسسة من مؤسسة صغيرة إلى واحدة من أكبر وأهم المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال حقوق الانسان عامة وحقوق الاطفال خاصة، وأكثرها نشاطاً وتطوراً وتميزاً. وأصبحت تمارس نشاطها الحقوقي والمجتمعي من خلال إدارتها العامة الواقعة في مدينة رام الله، ومن خلال ثلاثة مراكز فرعية أخرى تغطّي شمال وجنوب الضفة الغربية، بالإضافة إلى قطاع غزة.

ففي العام 1991 ظهرت الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال إلى الوجود كمؤسسة مجتمعية حقوقية، بكادر صغير لا يتعدّى شخصين يعملون بجدّ في مكتب صغير في مدينة بيت لحم مدعومين بمجموعة من المتطوعين المهنيين الذين عملوا بكل جدّ وصمت لتثبيت المؤسسة على خارطة المجتمع المدني في فلسطين، لتنتقل بعدها المؤسسة إلى آفاق أوسع وأرحب وأكثر رسوخاً، لتزداد فيها أعداد الموظفين والمتطوعين لتصبح ما هي عليه اليوم - مؤسسة مجتمعية رائدة في مجال حقوق الأطفال، تحظى باحترام على الصُعد المحلية والاقليمية والدولية.

استمرت مسيرة الفرع الفلسطيني للحركة العالمية للدفاع عن الاطفال في تطوّر دائم منذ التأسيس، سعياً منها إلى خدمة أطفال فلسطين من جنين وحتى رفح، بمتابعة حثيثة من مجلس الإدارة وجمعيتها العامة وموظفيها لكافة شؤون الحركة، وتمكّنت الإدارات التنفيذية المتعاقبة بكوادرها الشابة الملتزمة بهموم شعبها والتّواقة للنجاح والتحدي، من إحداث تطوّرات وتغيّرات جذرية في مختلف مجالات عمل المؤسسة، واستطاعت اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة في الاوقات المناسبة لتنتقل المؤسسة من نجاح إلى آخر. ولعل من أهم هذه القرارات هو امتداد العمل ليشمل كافة أرجاء الوطن وعلى الأخص إلى قطاع غزة، وأصبحت المؤسسة مصدراً للمعلومات الموثوقة عن حالة حقوق الطفل الفلسطيني للمؤسسات المحلية والدولية. وثانيها تنوّع وتناغم برنامج المؤسسة ليشمل المساهمة في بناء مجتمعنا الفلسطيني المبني على سيادة القانون واحترام حقوق الانسان ومنها حقوق الاطفال من جهة، والعمل في الجانب المقابل على فضح السياسات الاحتلالية وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الاطفال الفلسطينيين وأعمال المناصرة والضغط على المستوى الدولي. هذه الاستراتيجية أثبتت قوة الحركة ومتانتها، وهذا ما كان ليتم لولا تعاون ودعم كافة العاملين والمتطوعين في الحركة. ولعل آخر هذه القرارت الاستراتيجية، هو ترجمة شعار مؤسسة تعمل مع الاطفال بدلا من العمل عنهم الى واقع من خلال تأسيس

مجلس أطفال الحركة العالمية والذي سيكون ممثلوه أعضاء مراقبين في مجلس إدارة الحركة وهيئتها العامة، وأفراده مشاركين في التخطيط والتنفيذ لبرامج المؤسسة.

حققت المؤسسة أيضاً نجاحاً ملحوظاً على الصعيد الدولي، تمثّل بمشاركتها الفعّالة في كافة برامج الحركة الدولية في جنيف وباقي دول العالم التي لديها فروع للحركة، وتوّج هذا بانتخاب ممثل فرعنا رئيساً للمجلس التنفيذي الدولي في اجتماع جمعيتها الدولية العامة الذي عُقد في مدينة بيت لحم في العام 2005، حيث تم انتخاب ممثل الفرع الفلسطيني بإجماع كافة فروع الحركة، وأعيد انتخابه ولدورة ثانية في العام 2008 في اجتماع جمعيتها الدولية العامة في بلجيكا.

ولم تقتصر النتائج الإيجابية التي حقّقتها المؤسسة على الأداء الحقوقي والاداري خلال المرحلة الماضية، بل تميّز أيضاً بدورها المجتمعي ومسؤوليتها تجاه المجتمع الفلسطيني، فعملت مع منظمات حقوق الانسان الأخرى على بناء المجلس الفلسطيني لمنظمات حقوق الانسان، ليعملوا سوياً على النهوض بواقع حقوق الانسان الفلسطيني إلى مراحل متقدمة ومتميزة، وانضمامها إلى شبكات أخرى مهمّة للمجتمع المدني، وعلى رأسها شبكة المنظمات الأهلية ومبادرة الدفاع عن فلسطين والجولان المحتل، والتي من خلال نشاطها في هذه الشبكات حافظت على هويّتها كمؤسسة مجتمعية فاعلة في بناء المجتمع الفلسطيني. ولا ننسى دور الحركة في تدعيم مؤسسات المجتمع المحلي، من خلال إنشائها للشبكة الفلسطينية لحقوق الأطفال، ودورها المتميّز في خلق وتطوير فرق الحماية في كثير من هذه المؤسسات، الأمر الذي زاد من فرص الأطفال الفلسطينيين في الحماية من كافة أشكال الاستغلال والعنف سواء المجتمعي أو الرسمي ضدهم.

وقد واجهت الحركة العالمية العديد من التحديات والصعاب والتي ما زالت حتى الآن، ولكن الحركة استطاعت وبدعم من مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية وبدعم من المجتمع المحلي ومؤسساته الرسمية والشعبية أن تتجاوزها بهمة كوادرها. وهي تحتفي في هذه الأيام بالذين قامت لهم ومن أجلهم: الأطفال الفلسطينيون.

وأصبح الحديث عن عشرين عاماً من التميز والعطاء من تاريخ مؤسسة وطنية عريقة، كالحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ليس حديث أرقام ونتائج فحسب، بل هو حديث عن كل من أسّس وعمل واجتهد، لتبقى الحركة العالمية صرحاً شامخاً في سماء الوطن، ولتبقى وفية للوطن ولأطفاله.

تأسست الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين عام 1991. ويعتبر الفرع الفلسطيني عضواً في الائتلاف الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، التي تأسست في جنيف عام 1979. وتتمتع الحركة بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، والمجلس الأوروبي. وهي المنسق لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي تُعنى بالطفولة في مجال عدالة الأحداث. وبالرغم من الائتلاف مع شبكة دولية، فإن الفرع الفلسطيني للحركة، يعتبر جمعية فلسطينية غير حكوميّة مستقلّة، تطوّر برامجها وأنشطتها بناءً على حاجات وأولويات الأطفال الفلسطينيين والمجتمع الفلسطيني.

وعن بداية تأسيس الحركة عام 1991، يقول مؤسسها الاستاذ رفعت قسيس: كنت أعمل مديراً لبرامج التأهيل في جمعية الشبان المسيحية في بيت ساحور، وتعرّفت حينها على مدير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع إسرائيل، الذي من خلاله تعرّفت على الأمانة العامة للحركة في جنيف، وبدأت مجموعة مراسلات مع الحركة الدولية في جنيف، لمعرفة الشروط المطلوبة لتأهيلنا كعضو. وكان من الشروط، تشكيل لجنة مكوّنة من عشرة أشخاص، يمثّلون قطاعات متنوّعة من المجتمع، تُقدّم طلباً للحركة الدولية للانضمام إليها، وتنظر الحركة في هذا الطلب في أول اجتماع للجمعية العامة الدولية.

ويضيف: بادرت إلى دعوة مجموعة من المهنيين والمهتمين بالطفولة وهم: د. الياس رشماوي، القس متري الراهب، والسيد جميل جرايسة، والسيدة أندرولا أبو عيطة، والسيدة سلفانا جقمان والمحامية ليانا موسى بالإضافة لآخرين... عقدنا اجتماعنا التأسيسي الأول في جمعية الشبان المسيحية في بيت ساحور، وأعلنّا عن الرغبة في تشكيل مؤسسة تُعنى بالأطفال. وكان المرحوم كميل ناصر هو السكرتير العام لجمعية الشبان المسيحية آنذاك، وكان مُتفهّماً وأتاح المجال لي أن أقوم بهذا الدور خلال عملي في الجمعية. في نهاية عام 1991 قدّمنا الطلب، ثم جاءتنا موافقة مبدئيّة لحين عقد الجمعية العامة الدولية، التي عقدت عام 1992 في مدينة غرناطة بإسبانيا. ودعيت وقتها إلى الاجتماع، وشاركت بمفردي، حيث دافعت عن أهميّة قبول فلسطين في الجمعية العامة الدولية، ودار نقاش وقتها حول مدى إمكانية قبول فلسطين كفرع كامل العضوية كوننا لا نمثل دولة معترفاً بها في الهيئات الدولية، إلاّ أن وقوف معظم الفروع خاصة دول الجنوب معنا ساعدنا، فتمّ قبولنا كعضو فاعل. يقول: كانت لحظة مميزة في تاريخي الشخصي وتاريخ الحركة، حين وقفت على المنصّة وتسلّمت علم الحركة وكتاب قبولنا كفرع كامل العضوية في الحركة الدولية.

ويضيف: كنت حينها رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الوقت نفسه، لم يكن لدينا موظفون ولا مكاتب، كنت أدير العمل من مقر عملي في جمعية الشبّان المسيحية، وأول مشروع نفّذناه هو الدفاع القانوني عن

الأطفال الفلسطينيين المعتقلين بالسجون الاسرائيلية بالشراكة مع الفرع الإسرائيلي. وأوّل محامية عملت معنا كانت المحامية بادرة خوري. بعدها قدّمنا طلبات تمويل ومساعدة لبعض المؤسسات. فكانت مؤسسة إيكو ICCO الهولندية، المؤسسة الوحيدة التي دعمتنا قبل أن نحصل على تسجيل رسمي، فقمنا في منتصف عام 1993 بتعيين بعض الموظفين، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن الحركة كمؤسسة لها كيانها وبرامجها.

ويستذكر قسيس أن أول مديرة للحركة كانت السيدة ميساء حوراني ثم تلتها السيدة نسرين خلف ثم تلاها السيد جورج أبو الزلف، وأن أول مكتب للحركة كان عبارة عن غرفة في فندق البرايس في بيت لحم، ثم استأجرنا مكتباً في عمارة نزّال في بيت لحم، ثم انتقلنا إلى مكتب في عمارة عيسى الطويل بمنطقة قبّة راحيل بين بيت لحم والقدس، بعدها تمكنّا نقل مكاتب الحركة إلى ضاحية البريد شمال القدس. وأوضح أن هذا الانتقال حتّم علينا الاهتمام أكثر بتسجيل الحركة بالقدس، فبعد جهود مضنية تمكنّا من تسجيلها في القدس باسم "السيد سامي مشعشع والسيدة ميرا رزق" اللذين كان لهما دور مهمّ، خاصة خلال الأعوام 1994-1996. ومن فترة التأسيس عام 1991 وحتى نهاية عام 1995 كنت رئيس مجلس الادارة، ومديراً تنفيذياً في العامين الأولين. بعدها غادرت البلاد للعمل في وسط آسيا وتولّى د. الياس رشماوي منصب رئيس مجلس الإدارة، ثم السيد نادر أبو عمشا، ثمّ عدت في عام 2001 كعضو لفترة، ثم رئيساً لدورة، ثم سافرت إلى سويسرا عام 2005 حيث تم انتخابي في تلك السنة رئيساً للحركة الدولية في الجمعية العامة الدولية التي عقدت في بيت لحم، وأعيد انتخابي عام 2008 في جلسة الجمعية العامة الدولية المنعقدة في بلجيكا، وفي عام 2007 تم انتخاب السيدة رنده سنيوره رئيساً لمجلس إدارة الفرع الفلسطيني.

ويسجّل قسّيس الشكر لمؤسسة إيكو الهولندية كأوّل مؤسسة بادرت لتقديم الدعم للحركة، وخصّ بالشكر موظفي ايكو الذين كانوا من المساندين والداعمين للحركة ايضاً مثل: السيد شورد فون سخونوفلد، والسيد هاري ديركسون، والسيدة ميكيه زاخت.

يقول قسيس: إن الحركة العالمية فرع فلسطين ولدت كحركة شعبية. آنذاك كانت الانتفاضة وما أفرزته من هياكل شعبية وجماهيرية، كان هناك دور واضح للبعد الشعبي، ومن هنا جاءت فكرة تشكيل الحركة لمساعدة الأطفال المعتقلين. ويضيف: كما أن اعتقالي أيضاً ووجودي في السجن مع أطفال، ساهم في بلورة الفكرة عبر الاهتمام بالأطفال ومراعاة حقوقهم كفئة مميّزة، فكان التشكيل جانباً من الجهد الوطني الشعبي العام. وقد حافظت المؤسسة على قدر كبير من التصاقها بالناس والمجتمع.

تشكّل الفرع الفلسطيني كهيئة فلسطينية مستقلة، وكان بيننا وبين الفرع الإسرائيلي برنامج واحد مشترك، يتولّى الفرع الفلسطيني إدارته، وكان هدف المشروع محدداً بالعمل مع الأطفال المعتقلين، عبر تمثيلهم امام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، ومراقبة أوضاعهم، وزيارتهم في مراكز الاعتقال والتحقيق والسجون الإسرائيلية، وانتهى هذا البرنامج في العام 1996 حيث كان آخر مدير له هو الأستاذ محمد أبو حارثية.

رسالة الحركة

تسعى الحركة، إلى الدفاع عن الأطفال الفلسطينيين وحماية حقوقهم استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل الدولية، والقانون الدولي، وتعمل الحركة على إنشاء وتطوير برامج مختلفة، تتمحور في مجالات المساندة القانونية والحقوقية للأطفال، كما تعمل مع الأطفال من أجل تمكينهم وتفعيل مشاركتهم في كافة القضايا التي تمسّ حقوقهم في المجتمع الفلسطيني، كما وتعمل مع المؤسسات القاعدية لخلق بيئة حامية للأطفال.

واستناداً إلى مراقبتها وتوثيقها لانتهاكات حقوق الأطفال في فلسطين، وفي سعيها لتوضيح الانتهاكات الخاصة بهم، تعمل الحركة على تنظيم فعاليات توعية ومناصرة شاملة، بالتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية المعنيّة بالطفل، بهدف تعميق الوعي والإدراك المجتمعي لحقوق الأطفال، وتقوية الشعور بالمسؤولية الجماعية لدعم وحماية هذه الحقوق.

أهداف الحركة

تهدف الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إلى:

- المراقبة الجادّة والمستمرة لانتهاكات حقوق الأطفال في فلسطين وتوثيقها.
- تمثيل الأطفال امام المحاكم والدفاع عن حقوقهم المنتهكة.
- تقديم استشارات وخدمات قانونية للأطفال وللعائلات المحتاجة لحماية حقوق أطفالها.
- تنظيم حملات توعية وتثقيف تتعلّق بحقوق الأطفال.
- الدفاع عن حقوق الأطفال داخل المجتمع الفلسطيني على المستويات كافّة.
- العمل على تمكين الأطفال، وتفعيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية وصنع القرار.
- متابعة التشريعات الفلسطينية التي تتعلّق بفئة الأطفال، وتقديم المقترحات والتوصيات للمجلس التشريعي، بشأن مواءمة هذه التشريعات مع المعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالأطفال.
- اقتراح السياسات والخطط الوطنية في مجال الطفولة، وتقديمها كتوصياتٍ ومقترحاتٍ لصنّاع القرار، لتبنّيها ضمن السياسات والتخطيط الوطني، والضغط من أجل تبنّي سياسات توفّر الحماية والرعاية للأطفال وتراعي مصالح الطفل الفُضلى.

الرعيل المُؤسس **وقُدماء الموظفين**

المؤسسون
السيد رفعت قسيس، ود. الياس رشماوي، والقس متري الراهب، والسيدة أندرولا أبو عيطة، والسيدة سلفانا جقمان، والمحامية الينا موسى، والسيد جميل جرايسة.

تم تسجيل المؤسسة في القدس باسم
السيد سامي مشعشع والسيدة ميرا رزق.

رؤساء مجالس الإدارة المتعاقبون
السيد رفعت قسيس، ود. الياس رشماوي، والسيد رفعت قسيس، و د. الياس رشماوي، والسيد نادر أبو عمشا، والسيدة رندة سنيورة.

أعضاء مجلس الادارة المتعاقبون
د. ماجد نصار، والسيد محمود جدة، والسيد إبراهيم المصري، والسيدة سعاد أبو دية، والسيد شعوان جبارين، والسيد نصار إبراهيم، والسيد نضال أبو الزلف، والمحامية ماري روك، والسيدة سليمى أبو الحاج، والسيد شادي جابر، والسيدة مي مرعي، والسيد فايز فسفوس، والسيد خالد فراج، والسيد حسام صبابا، والسيد عماد مصباح، والمحامية سحر فرنسيس، والانسة إيمان حموري، والسيد زكريا عودة، والسيد موسى الريضي، والدكتور نعيم أبو طير، والدكتورة جاكلين صفير، والسيدة مي ديواني والسيدة منى زغروت، ميرفت رشماوي.

المدراء العامون حسب الأقدمية منذ التأسيس
السيد رفعت قسيس، والسيدة ميساء حوراني، والسيدة نسرين خلف، والسيد جورج أبو الزلف، والسيد رفعت قسيس.

قدماء الموظفين
السيد محمد أبو حارثية، والمحامي خالد قزمار، والسيد رياض عرار، والسيد ناصر عطا الله، والسيد إياد وراسنة، والسيدة مسيكة عبيد، والسيدة رولا الحسيني، والسيدة جميلة شنان، والسيد صبحي الجعبري، والمرحوم يونان سمرين، والسيدة هداية أمين، والسيد عايد أبو قطيش.

تتكون هيكلية الحركة من الجمعية العامة ثم مجلس الإدارة، ثم المدير العام، ثم برامج ثلاثة، وهي: برنامج الشؤون الإدارية والقانونية، وبرنامج المساءلة، وبرنامج الحماية والتفعيل المجتمعي، ثم الوحدات المتفرعة عن هذه البرامج الثلاثة.

برنامج الشؤون الإدارية والقانونية

يتكوّن برنامج الشؤون الإدارية والقانونية من أربع وحدات هي: (وحدة المالية، وحدة تطوير البرامج، وحدة الإدارة وشؤون الموظفين، ووحدة تكنولوجيا المعلومات).

ا- وحدة المالية:

هذه الوحدة مسؤولة عن التخطيط والتحليل المالي للمؤسسة والمعاملات المالية المختلفة للحركة بتفاصيلها، بالإضافة إلى إعداد الموازنة العامة والموازنات الخاصة بالمشاريع المحددة، كما تقوم على إعداد التقارير المالية المختلفة، سواءً الخاصة بالممولين، أو التقارير المالية الشهرية، والنصف سنوية، والسنوية. يتميّز عمل الوحدة بالمهنية والشفافيّة، وطاقم مهني متخصصّ، يقوم بالعمل وفق المبادئ المحاسبية، وأهمّها الفصل في العمل لضمان التدقيق الداخلي. عملت الوحدة على تطوير الدليل المالي وملحقاته ليواكب التطوّر الإداري الداخلي للمؤسسة، وقابله تطوير البرنامج المالي الالكتروني، كما تعمل بشكل دؤوب على تطوير الإجراءات الإدارية الداخلية للوحدة، والعلاقة مع الوحدات والبرامج الأخرى، لتضمن سير العمل بسلاسة ودقّة ومهنيّة.

ب- وحدة تطوير البرامج:

هذه الوحدة مسؤولة عن علاقات المؤسسة مع الممولين، وتهدف إلى تطوير العلاقة معهم لتصبح علاقة شراكة أكثر منها علاقة مموّل، كما تعمل على تطوير آلية المراسلات والتقارير مع الشركاء الممولين، كما تسعى باستمرار لنسج علاقات وتواصل مع ممولين جُدد للوصول لقائمة من الممولين الدائمين والمتنوعين وفق رؤية وسياسة المؤسسة، لضمان الاستقرار المالي للمؤسسة.

ج- وحدة الإدارة وشؤون الموظفين:

ينقسم عمل هذه الوحدة إلى شقّين: الأول هو الإدارة، مثل الإشراف على جميع الأمور الإدارية في المقر الرئيسي والمراكز الفرعية، والإشراف على الممتلكات الخاصة بالمؤسسة، وتسيير أمور المكاتب، والمشتريات، واحتياجات المؤسسة، والاحتياجات الإدارية للبرامج. أما الشقّ الثاني، وهو شؤون الموظفين، فهو مسؤول عن متابعة الدوام والرواتب، وعقود عمل الموظفين والمتطوعين، ووصفهم الوظيفي، وتطوير كادر المؤسسة والإجازات.

د- وحدة تكنولوجيا المعلومات:

هذه الوحدة مسؤولة عن كلّ ما يختصّ بموضوع التكنولوجيا في الحركة، عبر صيانة الأجهزة والبرامج، وتصميم الصفحة الالكترونية، وصيانة الشبكة والإشراف عليها فنيّاً، وتطوير آليات التواصل الداخلي بين الموظفين، والعمل على تحديث الأنظمة الالكترونية داخل المؤسسة لضمان أمن المعلومات وعمل المؤسسة، بالإضافة إلى الأمور الإدارية المتعلّقة بالوحدة، وتوفير الدعم الفني الالكتروني لموظفي الحركة.

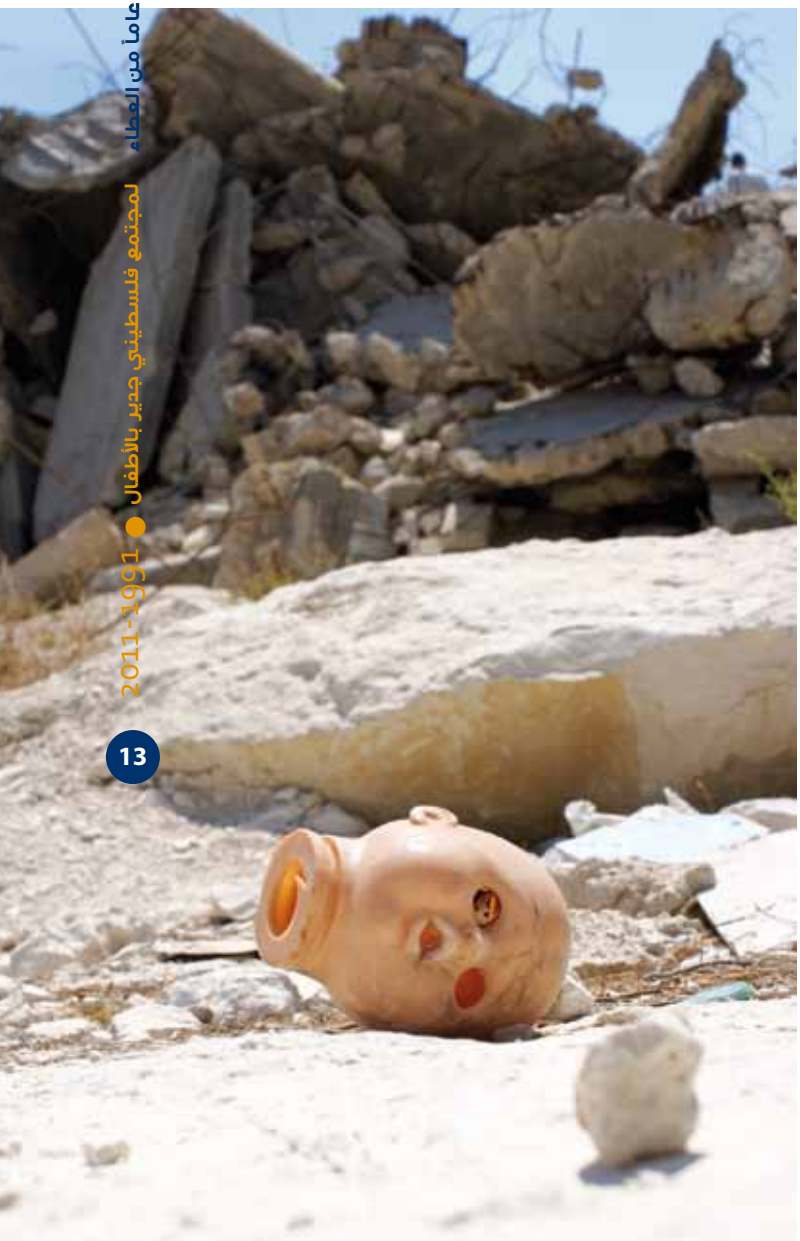

برنامج المساءلة

يتكوّن برنامج المساءلة من ثلاث وحدات هي: (وحدة المراقبة والتوثيق، والوحدة القانونية، ووحدة المناصرة).

ا- وحدة المراقبة والتوثيق:

تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الأطفال. وفي بداية عملها كانت تقوم بتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال، وتطورت لتقوم بتوثيق الانتهاكات الفلسطينية بحق الاطفال. تركز الوحدة على توثيق انتهاكات الحق في الحياة كعمليات القتل والإصابة واستخدام الأطفال كدروع بشريّة، وكذلك عنف المستوطنين بحق الأطفال، وانتهاك الحق في الحرية، والذي يشمل التعذيب وإساءة معاملة الأطفال. إضافةً إلى توثيق انتهاكات أخرى، مثل الحق في السكن والحق بالتعليم كالاعتداءات على المدارس. وتعتبر الحركة، هي الجمعية غير الحكوميّة الفلسطينية الوحيدة المتخصّصة في توثيق انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين، من خلال فريق من الباحثين الميدانيين، موزّعين على مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. وتعتبر قاعدة البيانات في وحدة التوثيق، مصدراً أساسياً للمعلومات الدقيقة والموثوقة التي يتم استخدامها من قبل الحركة، والمؤسسات المحليّة والدوليّة.

ب- الوحدة القانونية:

تعمل الوحدة على توفير الدعم والدفاع القانوني عن الأطفال الفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية، بالإضافة إلى مراقبة أوضاع الاطفال المعتقلين من خلال تنظيم

الزيارات الدورية لهم في السجون ومراكز الاعتقال والتحقيق الاسرائيلية، وجمع المعلومات والإفادات منهم حول طريقة اعتقالهم أو التحقيق معهم والتعذيب وسوء المعاملة التي يتعرضون لها. كما تقوم الوحدة القانونية بتقديم شكاوى بالنيابة عن الأطفال للجهات الإسرائيلية المختصة، وتوفر الوحدة الاستشارات القانونية للأطفال المعتقلين وذويهم. كما ويعمل محامي الوحدة على مراقبة إجراءات المحاكم العسكرية ومدى انسجامها والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وترتيب زيارات ميدانية لحقوقيين ونشطاء اجانب الى المحاكم العسكرية للاطلاع على الانتهاكات الاسرائيلية بحق الاطفال المعتقلين.

ج- وحدة المناصرة:

تهدف هذه الوحدة بشكل أساسي، إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين، والعمل باتجاه ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات. من خلال تقديم تقارير لمؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، مثل لجان مراقبة الاتفاقيات، كلجنة حقوق الطفل، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان. وكذلك تقديم تقارير للمُقرّرين الخاصيّن في الأمم المتحدة، (كمقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة) والمقرر الخاص لموضوع التعذيب. بالإضافة إلى تقديم تقارير ومداخلات لمجلس حقوق الإنسان، والعمل مع هيئات وبعثات الأمم المتحدة المختلفة. وتعمل الوحدة على فضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال، من خلال التوجه لوسائل الإعلام، ومن خلال التواصل مع مؤسسات حقوق إنسان ونقابات عمالية دولية. كما وتصدر الوحدة بشكل منتظم، أبحاثاً وتقارير ونشراتٍ وبياناتٍ صحفيّةً حول حالة حقوق الأطفال الفلسطينيين، لرفع وعي المجتمع المحلي والدولي بالانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الأطفال.

وفي أيلول 2001، أطلقت الحركة حملةً دوليةً حملت اسم "الإفراج الفوري"، لإطلاق سراح الأطفال الفلسطينيين المعتقلين، وقد لاقت هذه الحملة دعماً من قبل مجموعة واسعة من الناشطين والمؤسسات على المستويين المحلي والدولي.

برنامج الحماية والتفعيل المجتمعي

يتكون هذا البرنامج من وحدتين هما: (وحدة عدالة الأطفال، ووحدة التفعيل المجتمعي).

ا- وحدة عدالة الأطفال:

تسعى إلى حماية حقوق الأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال، والأطفال في خلاف مع القانون، لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى عملها على تطوير نظام قضائي عادل للأطفال في خلاف مع القانون، والأطفال ضحايا العنف والاهمال وفق المعايير الدولية لعدالة الأطفال، وذلك من خلال رصد ومراقبة وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، والتمثيل القانوني للأطفال في خلاف مع القانون، وتقديم الاستشارات القانونية للأطفال وعائلاتهم، ولشبكات حماية الطفولة وشبكة حقوق الطفل والمؤسسات المختلفة العاملة في حماية الأطفال، إضافة إلى مراقبة وضع الأطفال ضحايا العنف، لتوفير الحماية لهم من قبل المؤسسات الشريكة.

وتعمل الوحدة أيضاً، على مستوى التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالأطفال والسياسات المتّبعة في الوزارات والمؤسسات العاملة في حماية الطفل، وذلك من خلال المشاركة في اللجان الخاصة بالقوانين المتعلّقة بالطفل مثل مشروع قانون الأحداث، وتعديلات قانون الطفل.

ة العامة
مبدأ مصالح
لفضلى
فل من حريته
ر قانونية أو
وفقاً للقانون،
ته إلا
ترة

ب- وحدة التفعيل المجتمعي:

تقوم استراتيجية وحدة التفعيل المجتمعي، على أساس التنسيق وتبادل الخبرات بين المؤسسات القاعدية والجمعيات الفلسطينية العاملة في مجال الطفولة، ومن أجل تطبيق هذه الاستراتيجية، عمدت الوحدة إلى تأسيس الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل سنة 2005، وتبذل الوحدة جهوداً كبيرة لضمان بقاء الشبكة وتطوّرها وتمكينها، باعتبارها الواجهة الحقيقية المدافعة عن حقوق الأطفال الفلسطينيين، واضعةً نصب عينيها العمل على حقّي المشاركة والحماية بشكل فعّال.

ولضمان مشاركة الأطفال، عمدت الوحدة إلى تمكين الأطفال بالمشاركة والتخطيط والتقييم لإحياء المناسبات السنوية الخاصة بالطفل كيوم الطفل ويوم الأسير... والعمل الدؤوب على تشكيل مجلس أطفال الحركة، والذي سيتيح لهم فرصاً ومساحاتٍ أوسع في المشاركة والتعبير عن أنفسهم، والتأثير في البرامج والأنشطة الموجّهة لهم، كما سيشكّل ضمانة لحماية منجزات الشبكة في المشاركة والحماية.

وتهدف الوحدة إلى رفع وعي الأطفال الفلسطينيين بحقوقهم، وتطوير مهاراتهم الحياتية، وتشجيع مشاركتهم الفعّالة في حياة مجتمعهم. وتشمل هذه البرامج والفعاليات، تطوير مشروع "الفتاة الفلسطينية" وتوسيعه، ومشروع "فلسطين المستقبل" الذي يهدف إلى تشجيع الأطفال الفلسطينيين، للتفكير بدورهم في الدولة الفلسطينية المستقبلية، كما تشمل هذه الفعاليات أيضاً، التدريب على اتفاقيّة حقوق الطفل الدوليّة، ومنهجيّة من طفلٍ إلى طفل، وورشات عمل توعية في المجال الحقوقي. كما ان الوحدة تنفّذ حملات توعية، ودوراتٍ تدريبيةً في المجتمعات المحليّة، من أجل تعميق فهم هذه المجتمعات لحقوق الأطفال، وتعزيز المسؤولية الجماعية للترويج وحماية هذه الحقوق. وفي هذا السياق، فإنّ الوحدة تنتج مواد توعويّة مثل: البوسترات والمطويات واللاصقات لتحقيق هذا الغرض.

٧ التطلعات **والتوجهات المستقبلية**

أبصرت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين النور قبل أكثر من عشرين عاماً، ومنذ ذلك الحين، وخلال مسيرتها، أثبتت أن وجودها يشكّل مصدراً فعّالاً قابلاً للحياة، وأملاً كبيراً للأطفال الفلسطينيين في الكفاح والنضال من أجل نيل حقوقهم تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اختارت الحركة التركيز على الأطفال "الأكثر معاناة والأكثر حاجة"، وهو موقف جلب للمؤسسة التقدير والثقة على جميع المستويات في المجتمع الفلسطيني. وكذلك يُشهد للمؤسسة بنزاهتها، وعلى نطاق واسع، من خلال التزام متطوعيها والعمل المتفاني من قبل موظفيها، وما زال وجود المؤسسة يحظى بقيمة عالية في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني.

واقع جديد **في فلسطين**

بدأت شرارة الانتفاضة الأولى تهدأ منذ عام 1991، ولكن بقيت آثارها ظاهرةً للعيان، وقد دخلت المؤسسة منذ ذلك الوقت مجال عملها القانوني في فلسطين. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وضعت ظروفٌ مماثلةٌ المؤسسةَ في موقع يتطلّب رؤيةً وأساليبَ عمل جديدةً من حيث إعادة إضفاء المفاهيم على بنية البرامج والتنظيم الداخلي والخطط والسياسات، والارتقاء بقدرات الموظفين، الأمر الذي من شأنه تمكين الحركة لمواجهة التحديات التي تواجهها. واليوم، وبعد سنوات من الانتفاضة الثانية، باتت الحركة بحاجة إلى رؤية أخرى، في الوقت الذي تدهورت فيه حقوق الإنسان على جميع المستويات، وشلّت عملية السلام في سابقة لا مثيل لها، وفي ظل استمرار الأزمة المالية العالمية.

بالإضافة إلى هذه التحديات الكامنة، تغيّرت العديد من العناصر الأخرى من سياقنا (إيجابياً وسلبياً) منذ تأسيس الحركة وعلى سبيل المثال لا الحصر: نشوء السلطة الوطنية، والتأكيد الحالي على بناء مؤسساتها ووزاراتها، والانقسام بين غزة والضفة الغربية وعزل كامل للقدس، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي اندلعت شرارتها في سبتمبر/أيلول 2008، وترتبت عليها عواقب من حيث تمويل المؤسسات غير الحكومية، وتعزيز أثره في أنشطة الحركة للمناصرة والمرافعة، وكذلك تقديم الدعم المالي للحركة، وتنامي حركة التضامن الدولي، بما في ذلك حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، وفرض عقوبات عليها، وغيرها من المبادرات والحملات. وفي المقابل وللمفارقة هناك أزمة ثقة محلياً تتزايد (شعبية وحكومية على حدّ سواء) من المؤسسات غير الحكومية.

ويشكّل موضوع عدم الثقة تحدياً من نوع خاص أمام عمل المؤسسات غير الحكومية الناجحة، نظراً لأنه يؤثر سلباً على درجة التفاف الجمهور حولها وحمايتها إذا تعرضت لمخاطر، ويؤثر على تمويلها واستمراريتها. أما على نطاق عالمي، فإن التمويل للمؤسسات غير الحكومية آخذ في التراجع، والتوقعات بالنسبة للمستقبل قاتمة وأليمة، وأحد عوامل هذا الانخفاض في التمويل، هو بطبيعة الحال الأزمة المالية، ولكن في فلسطين هناك عوامل أكثر تعقيداً من الاقتصاد في حدّ ذاته، وذلك لأنّ التمويل المقدم للمؤسسة هو دائماً مُسيّس، فمنذ إطلاق ما يسمى الحرب على الإرهاب، بدأت مؤسسات المجتمع المدني تشهد، ليس فقط، فرض قيود على محتوى عملها، وإنما أيضاً التقليل من أهمية مناشدتها للجهات الدولية المعنية، وربط عملها مع تبرير "الإرهاب". وبالمثل، فإن الضغوط الممارسة على جانب واحد من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يعني أن الجهات المانحة أصبحت أقل اهتماماً في تمويل المؤسسات غير الحكومية وأكثر التزاماً في تمويل مؤسسات (حكومية أو غير ذلك) ذات أجندات سياسية، فضلاً عن التواجد في مناخ سياسي، يواجه العمل فيه من أجل حقوق الإنسان رفضاً من قبل الحكومة الإسرائيلية واتهامه بأنه مخطط للنيل من شرعيتها، وإسرائيل مدعومة من مجموعات ضغط صهيونية تعمل على ملاحقة العديد من المؤسسات غير الحكومية العاملة في هذا المجال سواء الفلسطينية أو الإسرائيلية منها لوضعها على القائمة السوداء والنيل من سمعتها ومصداقيتها.

مصداقية الحركة وخبرتها في العديد من مجالات العمل أمرٌ لا جدال فيه، ومن الواضح أن البرامج التي تنفذها يستفيد منها أعداد كبيرة من الأطفال ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل معها وتقدم خدماتها لها. ولكن من الواضح أيضاً أن فلسطين اليوم تعيش لحظة من التحوّل السياسي والاقتصادي، ممّا يعني أن الحركة يجب أن تستمر في تحليل خياراتها الاستراتيجية والاعتراف بمواطن القوة والضعف الحالية والفرص والتهديدات، والتأكيد على ارتباط عملها بالواقع. والمؤسسة عليها مواصلة العمل على الحفاظ على كرامة الإنسان والسلام العادل وحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة، وفي الوقت ذاته، احترام المؤسسات الأخرى والتعاون معها.

وقد قامت الحركة مؤخراً باتخاذ خطوات جديدة هدفت إلى رفع جاهزيتها لمواجهة التغيرات تمثلت في الآتي:

- مراجعات دورية لعملها وإشراك مجلس الادارة والموظفين والأطفال والشركاء الآخرين في عمليات التحليل والتخطيط مما جعلها على الدوام في حالة تأهب للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في حياة الأطفال اليومية، فضلاً عن الاحتياجات طويلة الأمد للمجتمع الفلسطيني، وتقييم متى وكيف ينبغي للحركة أن تتدخّل وماهيّة تدخلها.
- تطوير الهيكل التنظيمي الذي سلّحها بإمكانات الاستجابة الفعّالة والحيوية لمواجهة الأزمة العالمية وغيرها من التحديات التي تؤثر على الوضع الفلسطيني، وبالتالي قامت الحركة بوضع رؤية ورسالة متماسكتين، جنباً إلى جنب مع قيم وممارسات تنظيمية واضحة، تتماشى مع سجل الحركة النشط والحافل في المجتمع.

الأدوار والأهداف **والاستراتيجيات**

أثار مجلس إدارة الحركة، والهيئة الإدارية، والجهات المانحة، وبعض الشركاء، وتقرير التقييم للحركة عام 2010 تساؤلات مهمة عديدة: ما هي هوية الحركة؟ ما هي أدوارها؟ وما هي أولوياتها؟ ومن أجل تركيز عملها قامت الحركة بوضع تعريف واضح للأدوار الخاصة بالحركة في المجتمع. وفيما يلي لمحة موجزة عن دور الحركة وأهدافها واستراتيجياتها.

أدوار الحركة

- التوثيق: (مراقبة انتهاكات حقوق الأطفال ورصدها وتوثيقها).
- الدفاع: (تقديم الخدمات القانونية للأطفال وأهاليهم وتنفيذ برامج الدفاع والمرافعة الدولية التي تسعى من خلالها إلى العمل على مساءلة إسرائيل دولياً).
- التمكين: (من خلال مبادرات بناء قدرات المؤسسات العاملة مع الأطفال، وتطوير قدرات الأطفال في زيادة آليات التواصل والتشبيك والتنسيق والتعاون مع الآخرين).
- وهدف الحركة للسنوات القادمة **هو إعادة تركيز نطاق عملها وتدعيم التنظيم العام للحركة وتجنب الازدواجية في الخدمات وعدم التوسع غير المدروس**.

أولاً: اهتمامات الحركة الرئيسية ضمن السياق

تراكمت لدى الحركة خبرة في العديد من المجالات مع مرور الوقت، وتشمل هذه المجالات: التوثيق والعمل القانوني وكسب التأييد والمناصرة/ إطلاق الحملات والتعبئة المجتمعية والعمل مع الأطفال، وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية والعمل مع المنظمات الأهلية. ومن بين القضايا الرئيسية التي تهتم الحركة بها:

1. توفير المعلومات والوثائق المتعلّقة بانتهاكات حقوق الأطفال، بالإضافة إلى الدفاع عن الأطفال وحمايتهم. فالحركة هي مؤسسة فلسطينية رائدة، ومكرّسة للدفاع عن الأطفال وحمايتهم، وهي أيضاً مؤسسة قانونية وليست مؤسسة تقديم خدمات.
2. العمل على توحيد مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني على نحو فعّال. يمكن لشبكة بصوت تقدّمي وصاعد إجراء تغييرات قوية. فعمل الحركة المشترك في المناصرة مع غيرها من المجموعات التي تشاطرها الرأي، هو عنصر مهم من عناصر هذه الإستراتيجية ويجب تطويره، وينبغي أن يوطّد ويوسع التواصل مع الحركات الاجتماعية، كالمبادرة

الوطنية للدفاع عن الأراضي المحتلة، وحملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض عقوبات عليها، لأنها ستعزّز وتوسّع رقعة عدد المناصرين. إن توفّر الوسائل الحالية للتعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف الوزارات، يشكل أساساً جيداً لتطوير هذا المجال من العمل. وبالمثل، يجب أيضاً على المؤسسات الإسرائيلية التقدمية التي تدعم مطالب الفلسطينيين في وطنهم وتعترف بحقوق الفلسطينيين الوطنية والسياسية، أن تشارك في هذه المسألة.

3. تدويل الاهتمام بقضية أطفال فلسطين. اجتذب النضال الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة انتباه الشبكات في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - جنيف. وتعتبر حملات التضامن الدولية محفّزات أساسية للتغيير، وقد رأينا مثالاً لقوّتها في عام 2000 عندما اندلعت الانتفاضة الثانية، ووحشيّة دولة إسرائيل أدّت إلى موجة من الاحتجاجات الدولية والضغط والمناصرة، وتنامي الدعم لضحايا الاحتلال. أثارت الحاجة لهذه الأنشطة ضرورة وجود حملة مُكثّفة داخل المجتمع الدولي الذي تغطّيه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (جنيف) جنباً إلى جنب مع المؤسسات غير الحكومية الأخرى والمجموعات والشبكات العاملة من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. حيث قامت الحركة بتوفير المعلومات والأدوات اللازمة لمواصلة حملة التضامن العالمية، وكذلك قامت بالاستفادة وتفعيل العلاقة مع مراكز الحركة الدولية - بما في ذلك الأمانة العامة في جنيف ومكتباها في نيويورك وبروكسل.

4. التواصل مع دول وفروع الحركة في الجنوب. بنت الحركة علاقات عمل جيدة مع منظمات أوروبية عديدة، وهذا أمر بالغ الأهمية، ولكن الأهم هو إعادة الاتصال والتواصل مع جذورها في الجنوب، لأن تبادل الخبرات والتعاون مع المنظمات في بلدان الجنوب، لا سيما تلك التي تعاني من صراعات أو حروب، سوف تثري عمل جميع الأطراف وتساعد الحركة على التنفيذ الكامل لرسالتها ورؤيتها. وكذلك المشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي والأحداث الدولية الأخرى، تساعد على زيادة التعاون العالمي وبناء استراتيجيات جديدة. فالحركة أيضاً لديها الكثير لتقديمه للعديد من المؤسسات العاملة في مناطق الصراع، وعليها أن تجد وسائل لكتابة وتوثيق تجاربها وخبراتها وترجمتها إلى لغات مختلفة.

ثانياً: في الحاضر والمستقبل: الأهداف المؤسسية عموماً

في الوقت الذي تدرس فيه الحركة تاريخها كمنظمة وتتطلع إلى المستقبل، فإنها تسعى، أولاً وقبل كل شيء، إلى تجديد رؤية ورسالة متطورة ومتبادلة على جميع مستويات الموظفين والمتطوعين وتنفيذها من خلال الحوار المستمر والتشاور. فهي تؤمن بتوظيف قيادة تعمل بطريقة تمكين تبادليّة ومفتوحة.

وتسعى الحركة إلى أن تكون:

1. أقل مركزيّة في بعض الوظائف، مع المحافظة على التوجهات الإستراتيجية ووحدة السياسات والتمثيل على الصعيدين العالمي والمحلي.
2. منظمة مجتمع محلي ملتزمة بتعبئة وتمكين المؤسسات المحلية، بدلاً من السّيطرة على تصرّفاتها، وهذا النمط من التوجيه، يشجّع المبادرات المجتمعيّة لتصبح مؤسسات مجتمع مدني جديدة، والتي بدورها ستكون استقلاليّة إلى حد كبير وأقلّ اعتماداً على الحركة. وتعتبر مراكزها الفرعية نقطة البداية لهذا المفهوم. والتطوّر الأهم في عمل الحركة هو أنها أصبحت مؤسّسة ديناميّة ترفض الصورة الذاتية عن نفسها، وتستبدلها بـ "جدول أعمال من أسفل"، قاعدي من حيث المضمون والتوجّه.
3. حركة متطوعين بدلاً من مؤسسة تعتمد على الموظفين، من خلال تغيير مفهومها للعمل التطوعي، وإشراك اكبر للناس والمؤسسات والأطفال في آليات صنع القرار المتّبعة من قبل الحركة.
4. حركة شفافة ذات مسؤولية ومصداقية، وتتبّع مسار تطوير وتنمية المساءلة لديها، وتعزيز مفهوم "المُساءلة المتبادلة" بين الموظفين والفئات المستهدفة والهيئات المختلفة التي تعمل معها، ومن أجل تحسين آليات المساءلة المتبادلة، سعت الحركة إلى تحسين جودة تقاريرها وآليات نشرها وتنفيذ بعض الآليات "البيروقراطية" الهادفة إلى رفع درجة التواصل مع الفئات المستهدفة.
5. حركة من الأطفال ومن أجل الأطفال، يُوجّه انتقادٌ ذاتي ومستمر للحركة في فلسطين، بأنّها قد انحرفت (مثل معظم فروع الحركة الدولية) عن توجّهها الأصلي بأن تكون حركةً للأطفال تُدافع عنهم، فمع مرور الوقت أصبحت الحركة وكالة رعاية أطفال، تُقدّم خدماتها للأطفال، والعلّة في هذا النهج، أنّ الأطفال أنفسهم، نادراً ما تتوفّر لهم القدرة والفرصة لوضع سياسات للحركة أو التأثير على السياسات القائمة، ولكن من المعروف أن الحركة في فلسطين هي مؤسسة غير حكومية، عاملة في مجال حقوق الطفل، وقد قامت الحركة بترجمة هذا على أرض الواقع، بإشراك الأطفال مباشرة في وضع السياسات وتنفيذها وتشكيل مجلس الحركة للأطفال، حيث يتمتع الممثلون المنتخبون لهذا المجلس، بصفة مراقب في مجلس الإدارة، الهيئة العامة ولهم تأثير على سياسات واستراتيجيات الحركة. وهدفت الحركة من هذا أن تكون:
   - مؤسسةً مفتوحةً للأطفال، ومصدراً دافعاً وإلهاماً لهم.
   - نقطة تجمّع، حيث يمكن للأطفال التعبير عن همومهم، والتأثير على المواضيع التي تعمل في حشد التأييد لها والمرافعة.
6. مؤسسة ملتزمة ببناء قدرات الموظفين. بدأت الحركة برنامج بناء قدرات الموظفين، من خلال سلسلة من ورش العمل ودورات التدريب. ومن المسائل التي أولتها اهتمامها هي تحسين وسائل الإعلام والاتصالات.

وبالتالي قامت الحركة بعقد تحالفاتٍ مع من يشاركها الأفكار من مؤسسات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والشبكات الأخرى، خاصّة تلك التي تدافع عن حقوق الطفل وتناصره.

7. أكثر استدامة. تسعى الحركة إلى تحقيق الاستدامة دون التضحية برؤيتها ورسالتها أو فقدان استقلاليتها. لهذا السبب تحاول الحركة تجنيد الاموال محلياً من تطوير عمل وحدة بناء القدرات لديها، وتوسعة أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي من شأنه مساعدتها في تأمين بعض التمويل الإضافي. وتعمل أيضاً على حملات كحملة "1000 نصير" هدفها إشراك المجتمع المحلي في تمويل المؤسسة.

ثالثاً: العمل نحو إيجاد هوية مُستدامة

قامت الحركة بإعادة تركيز عملها وإعادة هيكليتها، ولتحقيق وحدة العمل البرنامجي قامت بوضع الخطط الكفيلة بتحقيق استدامة مؤسسيّة وماليّة على المدى الطويل، وأوجدت هيئه قيادية بمسؤوليات وصلاحيات إداريّة واضحة، ورفعت من مستوى الشفافيّة والديمقراطية في عمليات صنع القرار والتنفيذ.

وتؤمن الحركة أن هيكليتها ينبغي أن تتبع مضمونها وبرامجها، وبالتالي فإنّ إعادة هيكلة برامجها لا تعني ببساطة إعادة ترتيب مشاريعها وأنشطتها الحاليّة، وإنّما استجابة جدية لمبادئها وهويّتها كمؤسسة. وعمليّة إعادة الهيكلة يصاحبها أسئلة من قبيل: لماذا تنفّذ الحركة مشروعاً أو نشاطاً معيناً؟ هل هي أفضل من يقوم به؟ هل هو مشروع استراتيجي على نحو كافٍ؟ كيف تقوم الحركة بتنفيذ المشروع / النشاط، وإشراك شركائها الآخرين؟ هل هي في وضعٍ أفضل لأخذ زمام المبادرة أم غيرها عليه تولي القيادة؟ كيف يمكنها تعزيز تأثيرها على المدى القصير والمتوسط والطويل؟ ما هو أفضل هيكل إداري ومالي من شأنه دعم مشاريعها أكثر فعالية؟

إن إشراك موظفي الحركة، خلال عملية إعادة التقييم وإعادة الهيكلة أمرٌ أثبت ضرورته، خصوصاً عندما يكون عبء العمل كبيراً جدّاً، والأجور متواضعة جدّاً، فمشاركة موظفيها الكاملة سواء كأدوار فريق واحد، أو أفراد هو أمر بالغ الأهمية. وقد قامت بمراجعة رواتب الموظفين وإدخال تحسينات عليها وبدأت تنفيذ برنامج شامل، لتنمية الموارد البشرية، اعتباراً من شهر يناير/ كانون الثاني 2009.

وقامت الحركة أيضاً على تطوير علاقاتها مع الممولين وإنهاء العلاقة مع بعض منهم لاختلاف الأهداف والرؤية معهم وقامت بالتفاوض مع بعضهم لتحويل تمويلهم من مشاريع إلى تمويل أساسي.

ومع الاعتراف بقيمة مشاركة الحركة المستمرة في العديد من مجالات العمل، والعلاقات المتبادلة مع الشبكات، إلاّ أنّه من المهم وضع أدوار ومسؤوليات الحركة المحدّدة ضمن أولويات. وبالتالي تتركّز مهمّة الحركة في تحديد المواقع الأفضل لعملها، والخبرات التي يمكن تقديمها لمؤسسات المجتمع المدني الأخرى، والخبرات التي يمكن لهذه المؤسسات تقديمها للحركة، وكيف يمكن العمل معاً.

يساعد التركيز على السبل التي يمكن من خلالها لشركاء الحركة المحليين المشاركة بمزيد من الفعالية في التخطيط وتنفيذ المشاريع، على تحديد اتجاه جديد يحترم واقعها المالي الجديد وسمعتها، ويعزّز أيضاً مبادئها وتأثير عملها، وتتطلب

هذه الاستراتيجيات أساليب جديدة في الإدارة والقيادة ورؤى جديدة تركز ليس فقط على تأمين الأموال، وإنما على تحقيق الاستدامة في التمويل والعمل على حد سواء.

يقول المدير العام السيد رفعت قسيس: يجب علينا أولاً وقبل كل شيء، أن نفكر في أنفسنا كشبكة ونعمل على تعزيزها على هذا النحو. وبالنسبة لبعضنا المشارك في مجالات مماثلة، والمنخرط في جهات فاعلة أخرى، علينا مشاركة خبراتنا في التوثيق والعمل الميداني وتجميع أكثر لأبحاثنا الإحصائية والاجتماعية. ويمكننا أيضاً المشاركة معاً في أعمال المرافعة والمناصرة. إذا تمكّنا من التركيز على السبل التي يمكننا من خلالها نحن وشركاؤنا المحليون تخطيط وتنفيذ مشاريعنا جنباً إلى جنب، فإن ذلك سيخفّف من أعبائنا المهنيّة والمالية في وقت واحد ويجعل مشاريعنا أكثر تماسكاً وفعالية وتعاونية. وبناء مثل هذه الثقة يستغرق وقتاً طويلاً ولكنه يبشر بالخير.

ويضيف بأن هناك طرقاً ملموسة أخرى لتقليص التكاليف والنفقات عن طريق تعاون الحركة وشركائها المحليين في إعادة تقييم التعاون. كذلك يمكننا توحيد وترشيد جداول مرتبات الموظفين في مؤسسات حقوق الإنسان، بدءاً بالمدراء ونزولاً إلى بقية الموظفين. وهذا من شأنه زيادة الشفافية والحد من الاتهامات الموجهة للمؤسسات غير الحكومية بتقاضي رواتب عالية وتمتّعها بامتيازات خاصة.

وأخيراً يمكننا أيضاً تنويع مصادر دخلنا. على سبيل المثال يمكننا تقاضي بعض الرسوم لخدمات نقدمها. يمكننا بيع مطبوعات. وكذلك يمكننا البدء في استهداف المانحين المحتملين في القطاع الخاص ذي الأجندة الاجتماعية بما في ذلك الأفراد. وبالتالي فإن تحويل تركيزنا في هذه الاتجاهات الأخرى والتقليل من الاعتماد على المؤسسات المعتمدة بالأساس على أسواق متقلّبة، سوف يجعلنا أكثر إبداعاً في استراتيجياتنا لجمع التبرعات، وأقل اعتماداً على تلك المنهجية ذات النطاق الواسع. مرّة أخرى نقول إن الهدف من ذلك ليس التخلّي عن مصادرنا الكلاسيكية للتمويل، وإنما تجنّب وضع أنفسنا في موضع الاعتماد على أحدهم.

مرة أخرى، يكمن سؤالنا الحالي الأكثر أهمية في كيفية ربط أدوارنا الأساسية الثلاثة (توثيق ودفاع وتمكين) مع الجهات الفاعلة والمنهجيات المطبقة. متى يجب أن تلعب الحركة دور المنفّذ أو المنسّق أو الميسّر؟ ما هي المسؤوليات الأوّلية للحركة، وما هي المسؤوليات الأولية لشركاء الحركة المحليين؟ للحركة باع طويل في التنسيق والتسهيل وخبرة في نظام التحويل، وبالتالي يمكنها القيادة في الأفكار التنظيمية وتوفير الخبرة في القضايا الحاسمة، وهي المؤسسة الأنسب والأقدر في تمثيل الأطفال في المناصرة الدولية والوطنية، وبالتالي فإن معرفة مواطن القوة هذه يجب أن تكون حاضرة وباستمرار عند اتخاذ قرار بأخذ زمام المبادرة أو مساعدة طرف آخر بلعب دور استشاري.

كما هو الحال دائماً، فإن إعادة صياغة خطط مشروع ما هو البداية فقط، وليس نتيجة. وتتطلب طرقاً جديدة للعمل التي تلتزم بالأدوار داخل الحركة ضمن تغيير الواقع، تتطلب المزيد من التفكير في هذه الأدوار، وعلاقتها بالأطراف الفاعلة والمنهجيات وتقييم الخبرات المتراكمة والتشاور مع الشركاء. يمكننا معاً وبعد ذلك أن نتصوّر التغييرات البرامجية والإستراتيجية الواجب إدخالها، وكذلك يمكننا وبفعالية أكبر تعزيز نظامنا في الدعم الفني والفلسفي. كل هذا يمكنه تخفيف الأعباء في المدى القصير وتحسين عملنا في المستقبل البعيد كمجتمع يقدم خدماته لمجتمعات أخرى.

نقلات نوعيّة مميّزة **ومحطات بارزة**

حقّقت الحركة على مدار العقدين الماضيين إنجازاتٍ مهمّةً. فقد واصلت لعب دور قيادي على المستوى المحلي لدعم وحماية حقوق الأطفال الفلسطينيين، كونها أول مؤسسة أهلية فلسطينية تخصص نشاطاتها وجهودها لتحسين حياة الأطفال من خلال البرامج المركزة على حقوقهم. ويمكن تتبع هذه النقلات والإنجازات على النحو الآتي:

أولاً: يعتبر المحامي العامل في الحركة منذ عام 1996 خالد قزمار، أن النقلة النوعية الأولى في عمل الحركة حدثت عام 1996، يقول: كان هناك اجتماع لمجلس الإدارة، واتخذ في ذلك الاجتماع قراران، الاول إنهاء الشراكة مع الفرع الإسرائيلي في مشروع الدعم القانوني للأطفال المعتقلين، والاستمرار بالمشروع منفرداً، وكان قراراً استراتيجياً وليس سهلاً لأن التمويل كان مربوطاً بهذه الشراكة، وبعض المؤسسات الداعمة قطعت التمويل بالفعل نتيجة هذا القرار، والقرار الثاني كان توسيع عمل الفرع الفلسطيني ليشمل تقديم خدمات دعم وإرشاد نفسي واجتماعي للأطفال المحررين وكذلك البدء بالتوعية في حقوق الطفل في المجتمع الفلسطيني من خلال استهداف الأطفال أنفسهم أو العاملين مع الأطفال كالمعلمين والمرشدين الاجتماعيين. وفي تلك الفترة أصبحت المؤسسة معروفة اكثر على المستويين الفلسطيني والدولي.

ثانياً: أما النقلة النوعية الثانية فيعتبر قزمار أنها حدثت حين تم نقل مكاتب الحركة من القدس إلى رام الله نتيجة الحصار المفروض على القدس منذ عام 2000 وعدم تمكن الموظفين والمواطنين من الوصول إلى القدس، والمضايقات الضريبية بحق الحركة، دون المس بعمل المؤسسة وما تقدمه للاطفال المقدسيين، بل توسيع العمل والخدمات بالقدس. يقول: من هنا توسّع عمل الحركة وأصبحنا نعمل في مجال بناء قدرات العاملين مع الأطفال من خلال التدريب في مجال حقوق الطفل للمعلمين ومراقبي السلوك والشرطة الفلسطينية والمكلفين بإنفاذ القانون، وأصبح هناك عمل مع المؤسسات الحقوقية الأخرى في صياغة تشريعات فلسطينية تتماشى والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والإنجاز الأكبر كان في الدور الأساسي الذي لعبته الحركة في صياغة قانون الطفل الفلسطيني الصادر عام 2004.

ثالثاً: مشروع التدخّل في وقت الأزمات: مع بداية الانتفاضة الثانية وفي ظل تصاعد الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الاطفال والاجتياحات للمدن الفلسطينية وما صاحبها من اعتداءات وقتل وتدمير واعتقالات، أدركت الحركة ضرورة العمل مع الأطفال ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة على امتداد الأراضي الفلسطينية. لذا قامت بتوسيع برنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي، ليشمل المناطق الفلسطينية كافّة، من خلال تسع مجموعات عمل، تضمّ كلّ مجموعة ما بين 25 - 30 متطوعاً في مجال الإرشاد النفسي والاجتماعي. وقد قامت الحركة بمجموعة من الأنشطة، على النحو التالي:

1. **الأنشطة المجتمعية:** نظمت الحركة مجموعة من المهرجانات والأنشطة الجماهيرية للأطفال في محافظات الخليل، ورام الله،

وبيت لحم، واريحا وجنين، ونابلس وقلقيلية وطولكرم ومحافظات قطاع غزة. والهدف الأساسي من هذه الأنشطة هو تخفيف مشاعر القلق والتوتر والخوف لدى الأطفال، وإعطائهم الفرصة لتفريغ الضغوطات النفسية التي يتعرّضون لها جرّاء الاعتداءات اليومية لجيش الاحتلال. وتمّ تنظيم هذه الأنشطة والفعاليات، من خلال التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة. وقد اشتملت الأنشطة المجتمعية على: ورش رسم للأطفال، ورش قراءة قصة، ألعاب ترفيهية، ورش للإرشاد النفسي والاجتماعي، ورش موسيقى وغناء للأطفال، وعروض مسرحيّة موجّهة للأطفال، وورش بلالين.

2. **محاضرات:** حيث كانت هذه المحاضرات موجّهة للأمهات والآباء والمعلمين، لإرشادهم حول كيفيّة التعامل مع الأطفال في هذه الظروف، وتشخيص الاضطرابات النفسيّة والعاطفيّة التي يعاني منها الأطفال، وكيفية التعامل مع هذه الاضطرابات.
3. **برامج تلفزيونية:** نظمت الحركة مجموعة من البرامج التلفزيونيّة بالتعاون مع تلفزيون فلسطين، وعدد آخر من التلفزيونات المحلية المنتشرة في المحافظات، من أجل رفع الوعي المجتمعي بكيفيّة التعامل مع الأطفال الذين تطوّرت عندهم أزمات نفسيّة، كنتاج للظروف الراهنة. خلال هذه البرامج، تمّ استضافة مجموعة من المختصين في المجال النفسي والاجتماعي للحديث عن هذه الأزمات، وأعراضها، وكيفيّة التعامل مع هذه الأعراض من خلال تقديم إرشادات للأهالي.

رابعاً: تطور عمل الحركة حيث:

- أصبحت تصدر تقريراً سنوياً يتضمن أبرز الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال ضد الأطفال، وتحديداً الشهداء والمصابين والمعتقلين وأصبح لدى الحركة إحصاءات رسمية في هذا الجانب.
- في عام 2004 تم نسج علاقات جديدة مع شركاء وتم افتتاح مركز فرعي في مدينة بيت لحم يقدم الخدمة للأطفال من خلال توفير تدريب مدربين في حقوق الطفل "من طفل لطفل" وعمل المركز على خدمة الأطفال.
- في الثالث والعشرين من شهر تشرين أول 2008، تم افتتاح مركز نابلس وهو يخدم منطقة شمال الضفة، تدير الحركة من خلاله برامجها المتعددة، والتي بعضها يدار بالشراكة مع مؤسسات رسمية وأخرى محلية ودولية مثل الوزارات المختلفة وجهازي الشرطة والقضاء، بالإضافة إلى جمعية الشبان المسيحية YMCA ومؤسسة الوحدة والتعاون لتطوير الشعوب UCODEP المدعومة من وزارة الخارجية الايطالية.
- اعتبر تشكيل الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل من المحطات البارزة في عمر الحركة وتضم الشبكة 70 مؤسسة قاعدية منتشرة جغرافياً في كل المناطق. ومن مختلف أشكال الطيف الفلسطيني وتعمل الحركة من خلالها لإحياء مناسبات وفعاليات خاصة بالطفل وتحديداً إحياء يوم الطفل الفلسطيني في الخامس من نيسان، ويوم الطفل العالمي في الأول من حزيران كل عام، ويوم الاسير الفلسطيني. كما تنظم الحملات الوطنية لمناصرة حقوق الطفل تحت عناوين مختلفة ومتغيرة.
- تشكيل شبكات حماية الطفولة: عملت الحركة على تشكيل أول شبكة حماية في بيت لحم وضمّت المؤسسات الأهلية العاملة في مجال حقوق الطفل والوزارات المختصة مثل الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة والعمل بالإضافة إلى جهاز الشرطة والنيابة العامة والقضاء وأحياناً البلديات. ولاحقاً تم التوافق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتتولى ادارة الشبكات وتوسيع التجربة لتشمل كافة المحافظات الفلسطينية.

خامساً: دور الحركة في تقرير جولدستون: من ابرز انجازات الحركة على صعيد المناصرة الدولية كان دور الحركة فيما عرف بتقرير جولدستون. يقول السيد عايد أبو قطيش مدير برنامج المساءلة: إن الحركة قدمت ثلاث أوراق للجنة التحقيق، الأولى حول استخدام الأطفال كدروع بشرية، وهذه العملية تعتبر جريمة حرب والجيش الإسرائيلي استمر في استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية، فخلال العمليات البرية استخدم الجيش الإسرائيلي ستة أطفال فلسطينيين على الأقل خلال هذا الهجوم كدروع بشرية.

أما الورقة الثانية فكانت عن الأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا في هجمات على أو جوار المدارس أو أهداف قريبة من المدارس مما أدى إلى مقتل 28 طفلاً على الأقل في مدرستين تابعتين لوكالة الغوث كانتا تُشكّلان ملجأين للمواطنين وأطفالهم ومدرسة واحدة حكومية، إضافة لذلك، هناك سبع مدارس تم تدميرها تدميراً كاملاً و168 تم تدميرها بشكل جزئي. إن ظروف هذه الهجمات تشكّل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة.

وجاءت الورقة الثالثة بعنوان "تنامي ظاهرة اعتقال الأطفال في الضفة خلال الهجوم على غزة"، ووفقاً لإحصائيات الحركة، شكلت المعلومات التي قدمتها الحركة في تقرير جولدستون المادة الأساسية في التقرير المتعلق بانتهاك حقوق الطفل، إضافة لذلك فإن الحركة ومؤسسات أخرى كانت تُشكّل ضغطاً باتجاه إقرار واعتماد التقرير من قبل مجلس حقوق الإنسان ورفعه لهيئات أممية أخرى من أجل ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين.

سادساً: مدينة القدس وعمل الحركة فيها

تطور عمل الحركة بالقدس في إطار أنشطة مشروع "كنعان" في مجالات المساندة القانونية والحقوقية والمجتمعية، حيث ركز على الشراكة والتكاملية بين عدد من المؤسسات الاهلية في دعم صمود الإنسان الفلسطيني في المدينة وتمكينه من مواجهة تحديات الاحتلال اليومية، من خلال دعم إمكانات مؤسسات المجتمع المدني وحماية حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية. يؤكد هاني جابر، منسق الحركة في مشروع "كنعان"، أن دور الحركة العالمية يرتكز على دعم وحماية الأطفال وحماية حقوقهم استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل الدولية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الانساني، حيث عملت الحركة على إنشاء وتطوير برامج مختلفة تتمحور في مجالات المساندة القانونية والحقوقية للأطفال.

وعملت الحركة خلال المشروع مع مجموعات الأطفال وتمكينهم ومشاركتهم في القضايا التي تمس حقوقهم، بالإضافة إلى مراقبة وتوثيق الانتهاكات لحقوقهم، والعمل على تنظيم فعاليات مناصرة بالتعاون مع المؤسسات المحلية هناك، بهدف تعميق الوعي بالانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني في القدس.

ويشير جابر إلى أن العمل في المشروع بدأ من 2008 إلى 2011 وواجهت المشروع العديد من العقبات التي أعاقت تنفيذه منها ما هو مرتبط بطبيعة العمل في القدس إلى جانب ملاحقات المشروع من قبل الاحتلال، فلم يشهد المشروع نوعاً من الاستقرار.

طبيعة العمل في القدس المحتلة معقدة وقاسية، ومحفوفة بالمخاطر، فهي مواجهة يومية ومستمرة مع الاحتلال، حيث

يسعى الاحتلال لتحديد ساحة العمل في إطار القانون الإسرائيلي العنصري والتضييق على عمل مؤسسات المجتمع المدني، كمنع المؤسسات المقدسية التي تمتلك قاعات لورش العمل والمؤتمرات، من ممارسة أي نشاط او عقد اجتماعات تعتبر سياسية من وجهة نظر الاحتلال، ما جعل الحركة تواجه صعوبة في عقد مؤتمر "الطفولة في القدس" في المدينة المقدسة ونقله لمدينة رام الله.

وعلى المستوى السياسي يقول جابر: إن القدس لم تحظَ بالأولوية ضمن عمل مؤسسات السلطة ما أضعف من إمكانية توفير الدعم والمساندة المباشرة للإنسان الفلسطيني في القدس، إضافة إلى مشاكل مؤسسات المجتمع المدني في القدس، ورغم التنوع في أولويات عملها، إلا أنها لم تغط المساحة المطلوبة منها، فبعضها يعاني من ضعف في الأداء وفي الإمكانات، ومنها من لم يوظّف إمكاناته بشكل صحيح.

ويؤكد أن مشروع "كنعان" كان إضافة نوعية للقدس من خلال إعداد أكثر من تقرير لطبيعة الاحتياجات لمؤسسات المجتمع المدني وأولوياتها، فهناك تقرير تحدث عن المؤسسات القاعدية والتي عملها غير منتظم وهي عبارة عن نوادٍ يعتمد العمل فيها على التطوّع وليس على التوظيف، إذ عملت الحركة العالمية مع عشر من المؤسسات القاعدية، منها "نادي أم طوبا، نادي صور باهر، نادي سلوان، جمعية البراءة، جمعية السرايا، نادي جبل المكبر، مركز نضال، جمعية شعاع، وجمعية شبان البلدة القديمة". وهذه

المؤسسات لا تتوفر فيها برامج عمل خاصة بالعمل المجتمعي والأهلي مع الاطفال. ولذلك يقول جابر: واجهنا صعوبة في العمل مع هذه المؤسسات، وقطعنا شوطاً كبيراً من خلال العمل معهم في برامج خاصة بالطفل وحقوقه، وفي مواضيع خاصة بالقضايا التوعوية، مؤكداً أن للتربية والتعليم دوراً كبيراً وأساسياً في دعم فكرة المشروع والتعاطي معه وفي تسهيل العمل له.

وفي الجانب القانوني يؤكد جابر أنه كانت هناك متابعات قانونية للأطفال المعتقلين في الشيخ جراح وراس العمود وسلوان، بالإضافة إلى المساندة القانونية في المحاكم الخاصة بالأطفال، والقيام بتوثيق الانتهاكات المستمرة بحق الطفولة في القدس، كانتهاك حق التعليم والصحة واعتداءات المستوطنين.

وأشار إلى أن الحركة العالمية نفّذت برنامج تدريب مدربين بمشاركة 30 شخصاً من المؤسسات القاعدية العشر، بهدف تمكين الأشخاص المدربين من التعامل مع الأطفال من خلال مجموعات. ويؤكد جابر أن هذا التدريب كان له الكثير من الفوائد والنتائج العملية، إذ كان من شروط التدريب أن كل مدرب يتخرّج، عليه القيام بتشكيل مجموعة أطفال والتعامل معهم، وهذه المجموعات عملت على انتاج مبادرات خاصة، منها ما يتعلق بحق التعليم، والصحة، وجدار الضم والتوسع العنصري... وقد تم عرض هذه المبادرات في مؤتمر الطفل المقدسي.

سابعاً: مؤتمرات دولية ووطنية مهمة

منذ عام 2003 نظمت الحركة ثمانية مؤتمرات وطنية مهمّة، أخذ المؤتمران الثالث والثامن منها صفة دوليةً أيضاً. وقد أثبتت مشاركة الأطفال في فعاليات هذه المؤتمرات، أن بإمكانهم لعب دور فاعل وحقيقي في بناء مجتمع مدني قادر على تحويل الحقوق إلى ممارسة وتشريع، وأنهم الأقدر على بناء عالم جدير بهم، وقد تم عقد وتنظيم هذه المؤتمرات على النحو الآتي:

- تم عقد المؤتمر الوطني الثامن لأطفال فلسطين بتاريخ 2010/11/10، وهو المؤتمر الدولي الثاني في فلسطين، بعنوان "بيئة حامية - مشاركة فاعلة، معاً نبني ونغيّر". عقد في بيت لحم.
- عقد المؤتمر الوطني السابع لأطفال فلسطين في رام الله بتاريخ 2009/11/11 بعنوان: "عشرون عاماً على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل".
- تم عقد المؤتمر الوطني السادس لأطفال فلسطين بتاريخ 2008/11/19، بعنوان "مبادرات الأطفال مبادرات مجتمعية".
- تم عقد المؤتمر الوطني الخامس لأطفال فلسطين، بتاريخ 2007/08/26، بعنوان "حقوق الطفل والإعلام". وجاء تكريماً لروح ناشط حقوق الانسان المناضل رنزو مافي من مؤسسة ارتشي العالمية الصديق والمناصر للحقوق الفلسطينية.

- تم عقد المؤتمر الوطني الرابع لأطفال فلسطين، حول الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف... في مدينة بيت لحم بتاريخ 2006/08/22.
- تم عقد المؤتمر الوطني والدولي الثالث لأطفال فلسطين، في مدينة بيت لحم عام 2005، بعنوان: أطفال وراء القضبان.
- تم عقد المؤتمر الوطني الثاني لأطفال فلسطين، في مدينة الخليل عام 2004، حول تنمية وتعزيز حقوق الفتاة الفلسطينية.
- تم عقد المؤتمر الوطني الأول لأطفال فلسطين، في مدينة رام الله عام 2003، بعنوان: فلسطين المستقبل.

ثامناً: كلمات ومشاركات دولية

دعوة الرئيس التنفيذي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (جنيف) للمشاركة في أحد مجالس الأجندة الدولية.

تلقى السيد رفعت قسيس رئيس المجلس التنفيذي العالمي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وأحد مؤسسي الفرع الفلسطيني للحركة وعضو مجلس إدارته، دعوة للمشاركة في عضوية "مجلس الأجندة الدولية الخاص برعاية الأطفال" وهو أحد مجالس الأجندة الدولية التي من ضمنها التغيرات المناخية، ومستقبل الشرق الأوسط.

وهدف مجلس الأجندة الدولية لرعاية الأطفال الذي التأم لمدة عام، هو رصد التحديات العالمية التي تواجه الأطفال واقتراح الحلول الملائمة لها.

واستضاف المنتدى الاقتصادي العالمي اجتماع مجلس الأجندة الدولية لرفاهية الأطفال في دبي بالإمارات العربية المتحدة.
وضم كل مجلس من مجالس الأجندة الدولية ما بين 15 إلى 30 خبيراً دولياً.

وشكّلت عضوية قسيس في مجلس الأجندة الدولية لرعاية الأطفال، فرصةً كبيرةً لإثارة قضايا الأطفال الفلسطينيين لا سيما الانتهاكات الإسرائيلية ضدهم.

الحركة تقدم تقريراً للجنة حقوق الطفل حول تجنيد الأطفال

أصدرت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (بفرعيها الإسرائيلي والفلسطيني) تقريراً مشتركاً في 15 آب 2009، حول استخدام السلطات الإسرائيلية لأطفال فلسطينيين في الأعمال العسكرية. قُدّم التقرير إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل والتي التأمت في كانون الثاني 2010 لمناقشة امتثال إسرائيل للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

ركّز التقرير على الاستخدام المستمر للأطفال الفلسطينيين كدروع بشريّة من قبل جنود إسرائيليين وتجنيدهم كمخبرين على يد المخابرات الإسرائيلية في انتهاك للمادة الثانية من البروتوكول الاختياري الذي صادقت عليه إسرائيل عام 2005.

ويغطي التقرير الفترة من كانون الثاني 2005 إلى حزيران 2009. وخلال هذه الفترة تم استخدام ما لا يقل عن 11 طفلاً فلسطينياً كدروع بشرية أو أُكرهوا على مساعدة جنود إسرائيليين في عمليات عسكرية في ستّة حوادث في الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال عملية "الرصاص المصبوب" التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزة، تم استخدام ما لا يقل عن ستة أطفال كدروع بشرية على يد القوات الإسرائيلية. يشار إلى أن معظم هؤلاء الأطفال تعرّضوا لسوء المعاملة أثناء احتجازهم مما عرض حياتهم للخطر والرعب والأذى النفسي جراء تلك التجربة.

دور فرع فلسطين **في الحركة العالمية**

- كانت أول مشاركة دولية للحركة عام 1992 في إسبانيا حيث حصلت فيها على الاعتراف كفرع قيد التشكيل.
- تغيّبت الحركة عن اجتماع السنغال عام 1995 إلا أنها حضرت بعد ذلك جميع المجالس التي عقدت سواء في سويسرا عام 1999، أو الأرجنتين عام 2002، أو بيت لحم عام 2005، أو بلجيكا عام 2008.
- برز دور الحركة دولياً عام 1999 في اجتماع جنيف وكان وقتها يوجد تعثر في العمل من قبل المجلس التنفيذي الدولي والأمانة العامة في جنيف، وتم اختيار السيد رفعت قسيس بالإضافة إلى مدير فرع السنغال ومدير فرع هولندا ومديرة فرع استراليا لإدارة الأمانة العامة لمكتب الحركة في جنيف، واستمر هذا الوضع لغاية عام 2002 حتى اجتماع الأرجنتين حين تم انتخاب مجلس دولي جديد وتم تعيين أمين عام جديد وطاقم جديد لإدارة الحركة ومكتبها في جنيف. دور الفرع الفلسطيني برز على الصعيد الدولي في هذه المرحلة، حيث كان له دور واضح في مختلف الأدوار على مستوى الحركة الدولية فصار يظهر كفرع مهم من فروع الحركة.
- في اجتماع الهيئة العامة الدولية في بيت لحم عام 2005، المؤتمر الذي أعاد توحيد الحركة حيث تم انتخاب السيد رفعت قسيس رئيساً للحركة الدولية بالإجماع، وبذلك كان أول رئيس فلسطيني دولي للحركة يحظى بالإجماع التام من قبل الفروع كافة.
- أتاح وجود السيد رفعت قسيس في جنيف، حيث كان يعمل ويعيش هناك، للحركة أن تأخذ دوراً أكبر وأوسع في تثبيت عملها الدولي، وحضورها الفاعل في الأوساط الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة.
- في بلجيكا عام 2008، عقدت الهيئة العامة الدولية وفيها تم اعادة انتخاب السيد رفعت قسيس رئيساً لدورة ثانية.

الداعمون والشركاء **المحليون والدوليون**

إيماناً من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بأهمية الشراكة والتشبيك مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية فقد أقامت العديد من علاقات التعاون مع مؤسسات ودول آمنت بعمل الحركة وأهدافها النبيلة، مثل:

- ARCS Infanzia (ARCI) - Italy
- Australian . People for Health, Education and Development Abroad
- Bread for the World
- British Council
- Canada Fund for Local Initiatives
- Children at Risk - Netherlands
- Christian Aid
- Enfants Du Monde Droits De l'homme
- Muntada Bait Al Maqdes
- Norwegian Peoples Aid
- Quaker Service - American Friends Service Committee
- Save the Children - US/UK
- Interchurch Organization for Development Cooperation (ICCO) - The Netherlands
- TIPH
- UNICEF
- KerkinActie - Netherlands
- Mundubat - Spain
- Palestinain Prime minister
- European Commission
- Swedish Consulate
- SIDA
- Stichting Kinderpostzegels Nederlands (SKN)
- Evangelischer Entwicklungsdienst (EED) - Germany
- OXFAM - Italy
- NGO Development Center - NDC
- Danish Representative Office
- Dutch Representative Office
- Palestinian Prisoners Club
- Palestinian Ministry of Education
- Palestinian Ministry of Social Affairs
- Palestinian Ministry of Detainees and Ex-Detainees
- International Comission of Jurists - Sweden
- World Organisation Against Tourture (OMCT) - Denmark

International Children's Conference 2010
Together We Build and Change
المؤتمر الدولي للأطفال

قالوا عن الحركة

جورج أبو الزلف
مدير عام الحركة سابقاً

ربما لا أجافي الحقيقة عندما أقول إنني ارتبطت بهذه المؤسسة حتى النخاع. عشقت العمل فيها.... وكبرت وتعلمت فيها ... عشت ومارست طموحاتي وأحلامي من خلالها .. أعطيتها جلّ ما عندي فأعطتني أكثر ... لقد حقّقت ذاتي من خلال الاندماج في قضاياها وهمومها، التي كانت دوماً تعبر عن قضايا وهموم الطفل الفلسطيني...

لقد كان لي الشرف أن أعيش معها البدايات، وأراها تكبر وتنمو بعيون ثاقبة ورؤية واضحة ورسالة إنسانية ... وبأسرة متلاحمة ومتماسكة تسير بخطى واثقة لتحمل هذه الرسالة إلى حيّز النور .. هذه الرسالة التي كنت دوماً أراها على وجوه أطفالنا، فرحاً وبسمة، أملاً وإصراراً بالمستقبل الأفضل ..

كل ذلك كان دوماً يزيد الحب في داخلي، ويبعث فيّ الإرادة والتصميم للمزيد من العمل والمزيد من الجهد، لكي نحافظ على هذا الأمل ينمو ويكبر ...

لقد مررنا بتحديات كثيرة وكبيرة، وربما بعضها شكلت منعطفات صعبة، ولكن الإرادة والتصميم والإيمان برسالة المؤسسة، كانت دوماً البوصلة التي دفعت بكافة المخلصين والرعيل الأول من المؤسسين لتجاوز تلك التحديات بعزيمة أقوى وإرادة لا تلين.

وإذ تحتفل الحركة بذكراها العشرين، لا يسعني إلا أن أهنئ أطفال فلسطين أولاً، الذين ولدت الحركة وستبقى من أجلهم، وأهنئ أسرة الحركة بكافة العاملين فيها أو الذين عملوا معها، وأثمّن جهودهم العظيمة في الحفاظ عليها واستمرارها وتقدمها. بدونكم لم ولن يكون لهذه الزهرة الشامخة أن تنمو وتكبر وتنشر أريجها في كل بقاع فلسطين والعالم. وأخيراً كل الشكر والتقدير للفريق المؤسس وبشكل خاص الصديق والأخ رفعت قسيس الذي كان دوماً مثلي الأعلى والأب الحنون على هذه المؤسسة.

لكم جميعاً أحني هامتي وأشد على أياديكم والى الأمام ...

محمد أبو حارثية
من قدماء موظفي الحركة

لقد جاء تأسيس الحركة استجابة لخروقات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأطفال الفلسطينيين على كل المستويات، تحديداً الأطفال المعتقلين الذين يتم مقاضاتهم في المحاكم العسكرية. حيث جاء المشروع المشترك ما بين الفرعين الإسرائيلي والفلسطيني للحركة كاستجابة لنظام عدالة الأحداث في ذلك الوقت، عندما كانت قضية حقوق الطفل مهمّشة ولم تعطَ أهمية كأولوية على الرغم من الانتهاكات الجسيمة والمكثّفة والمنظّمة لحقوق الفلسطينيين. في حين كان الفلسطينيون في ذلك الوقت يعملون جاهدين على بناء دولتهم التي التزمت باتفاقية حقوق الطفل الدولية.

زيادة على ذلك، فإن الحركة تطوّرت ونمت وامتدّت لتصبح مؤسسة رياديّة في فلسطين، تُعنى بحقوق الأطفال وعلى كافة المستويات. فساعدت الحركة على رفع وعي المجتمع لفهم واحترام هذه الحقوق في المنزل، المدرسة والمجتمع. كما ساعدت في استرعاء تعاون السلطات للاستجابة لضغط الحركة على الاستجابة للشكاوى والانتهاكات ضد الأطفال. لقد حظيت بشرف العمل والخدمة في هذه المؤسسة، واشعر بفخر لإنجازاتها على مدار عشرين عاماً مضت.

حسام بالي
منسق عام مجلس الاطفال

الحركة في عيون الأطفال

تشكل مجلس الأطفال التابع للحركة العالمية خلال اجتماع الهيئة العامة للأطفال الذي عقد في مدينة رام الله بشهر فبراير2011 ويضم المجلس في عضويته تسعة أطفال من مختلف المحافظات والذين تم انتخابهم من قبل الهيئة العامة.

نبعت فكرة تشكيل جسم من الاطفال ليخدم الأطفال أنفسهم من قبل الحركة منذ سنوات، الأمر الذي أدى إلى إيصاله إلى حيز التنفيذ في الوقت المناسب والذي لعبت فيه الحركة العالمية الدور الأكبر في تطبيق هذه الرؤية، ويستمد المجلس صلاحياته من خلال حقوق الطفل التي نصت عليها القوانين والأعراف الدولية بمشاركته في اتخاذ القرارات التي تخصه وغيرها الكثير من الحقوق التي تضمنها له الدولة ومؤسساتها.

يعمل مجلس الأطفال وفق آلية عقد اجتماعات دورية وتدريبات لأطفال المجلس بشكل خاص وأطفال الهيئة العامة بشكل عام، وصياغة خطط مستقبلية تراعي مصالح الأطفال ومتطلباتهم.

منذ نشأة المجلس عمل على التفاعل والاندماج في المجتمع من خلال تعريف المجتمع المحيط به سواء كان ذلك من مشاركاته في النشاطات المجتمعية الخاصة بالأطفال أو من خلال وسائل الإعلام لتكون داعماً ومسانداً للأطفال في الأراضي الفلسطينية.

تطلعاتنا المستقبلية هي العمل من اجل مصالح الأطفال من خلال البرامج والنشاطات التي يمكن للمجلس أن يقوم بها أو المشاركة بها بناءً على مصالحنا المشتركة. ومن الجدير ذكره أن مجلس الأطفال وفي ذكرى مرور عشرين عاماً على تأسيس الحركة العالمية يقوم المجلس بمتابعة انشطة وحدة التفعيل المجتمعي والمساءلة القانونية التي تعمل بها الحركة لخدمة أطفالنا، أيضا يشارك أطفال المجلس في اجتماعات الحركة المختلفة لمراقبة كيفية التعامل مع تطلعات الأطفال الفلسطينيين.

سحر فرنسيس

محامية حقوق إنسان ومديرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

قالوا إن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، مضى على تأسيسها عشرون عاماً، وأعادتني هذه الجملة ستة عشر عاماً إلى الوراء، أعادتني لتلك الغرفة في عمارة الطحان قبل الحاجز العسكري الفاصل بين مدينة القدس وبلدة الرام ضاحية البريد، حيث التقيت لأول مرة مع خالد "قزمار" ومسيكة "عبيد"، وكنت حديثة العهد في عالم حقوق الإنسان والدفاع عن الأسرى السياسيين الفلسطينيين والعرب وخاصة الأطفال منهم. هناك كانت البدايات وهناك تعلمت كيف يكون الإنسان مدافعاً عن حقوق الإنسان، رافقت الحركة كمحامية وعضوة هيئة عامة وعضوة مجلس إدارة لاحقاً، وشهدت كيف تطورت هذه المؤسسة الصغيرة من فكرة أصيلة للدفاع عن الأطفال الأسرى ونصرتهم لمواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح واحدة من أهم المؤسسات الحقوقية الفلسطينية المدافعة عن حقوق الأطفال عامة. علّمتني الحركة كيف يكون الإنسان صاحب موقف، وعلّمتني انه مهما كان الثمن باهظاً، فإنه يتلاشى أمام حرية طفل يبتسم، فهنيئاً لها ميلادها العشرون، وأرجو أن تبقى دائماً رافعة لراية الأطفال والطفولة، أمل فلسطين القادم.

وزارة الشؤون الاجتماعية

نتمنى لكم المزيد من التقدم والازدهار

حرصت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ تأسيسها على تعزيز الشراكة وتعميقها مع المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية في تنفيذ برامجها وأنشطتها في مجال حماية ورعاية وتأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين يشكلون نصف المجتمع الفلسطيني، وهناك شراكة مميزة وفاعلة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، حيث يتم العمل المشترك والمتكامل في مجال توثيق ورصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينيين، والتوعية المجتمعية والقانونية بحقوق الطفل، ودعم حقوق الأطفال، وتنمية قدرات الأطفال وتفعيل مشاركتهم، ومتابعة التشريعات الفلسطينية الخاصة بالأحداث والأطفال، وإعداد تعديلات قانون الطفل الفلسطيني، والتحضير لقانون عصري للأحداث ونظام عدالة الأحداث، والضغط والمناصرة لحقوق الطفل، واقتراح ووضع سياسات وطنية في مجال حماية الأطفال وصون حقوقهم، وتمثيل الأطفال أمام المحاكم وتوفير الدعم والمتابعة القانونية لهم، كما أن الحركة العالمية تعمل على تدريب العاملين في مجال الطفولة بالإضافة لكونها المرجعية القانونية لشبكات حماية الطفولة.

إننا في وزارة الشؤون الاجتماعية نعتز ونفتخر بشراكتنا وعلاقتنا المهنية القوية مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ونتمنى لهذه المؤسسة الوطنية الرائدة، بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيسها، المزيد من التقدم والازدهار والاستمرار في خدمة قضايا أطفال فلسطين.

عصام العاروري

مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

تربطنا مع الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال علاقات تعاون متشعبة، وهي في تطور في السنوات الأخيرة، تمتاز المؤسسة بوجود تخصص واضح في عملها، حيث ملأت فراغاً مهماً في عمل منظمات حقوق الإنسان، وكذلك انفتاحها على التعاون والتنسيق القطاعي ومع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، مما يضعها في مصاف المنظمات المهمة، والتي تقوم بمبادرات عديدة تساعد في تعزيز ثقة المؤسسات الفلسطينية ببعضها، مع وجود قيادة استراتيجية متنورة وقادرة على التفاعل مع المحيط الأوسع.

نفخر بكوننا شركاء في العديد من المبادرات، ونسعى لتطوير أوجه التعاون الثنائية والقطاعية، ونتمنى للمؤسسة مزيداً من النجاح والتطور في أداء مهمتها ورسم البسمة على وجوه المحرومين من أطفال شعبنا.

سنا جونسون

المدير الإقليمي – مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية، المكتب الإقليمي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا

تتقدم مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية بأحر التهاني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، على انجازاتها الرائعة التي حققت تغييرات ايجابية للأطفال خلال العقدين المنصرمين.

عملت مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين من اجل حقوق الطفل من خلال عدد من المشاريع، بما في ذلك تقديم خدمات قانونية للأطفال الفلسطينيين المعتقلين، ومن خلال وجودها كمؤسسة فاعلة وعضو في شبكة حقوق الطفل في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا "منارة"، حيث تهدف هذه الشبكة إلى وضع حقوق الطفل على رأس قائمة أجندة العمل من اجل تحسين الظروف الحياتية للأطفال في المنطقة.

بمناسبة الاحتفالية العشرين لتأسيس الحركة، فإننا نهنئها على إخلاصها والتزامها القوي في العمل من أجل تغيير حياة الأطفال للأفضل، ومن أجل عملها على حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين وترويجها وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل الدولية، ومن اجل تناولها ونضالها للعمل على الظلم الذي يعاني منه الأطفال الفلسطينيون، نتطلع لمزيد من العمل معاً لبناء مستقبل أفضل للأطفال في المنطقة.

بنوا فان كيرسبلك

امين صندوق المجلس التنفيذي الدولي ورئيس الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ بلجيكا

النضال الحثيث لمناهضة انتهاكات حقوق الطفل

إن خوض تجربة الاعتقال كطفل بدون شك، تجربة مؤلمة وصادمة، بل هي حتى أكثر سوءاً عندما لا يكون هنالك سبب موضوعي لذلك، وتحديداً عندما لا يستطيع الطفل التواصل مع أسرته أو الحصول على دعم. إن معدلات الاعتقال التعسفي بحق الأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية وبشكل غير مقبول عالية جدًا.

عندما تنتهك حقوق الأطفال، فإن ذلك يولد لديهم الإحساس بالظلم والثورية. ولهذا السبب، فإن عمل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين احد الفروع الفاعلة والنشيطة للحركة الدولية، إن لم تكن الأقوى والأهم. وطالما لم تقبل الحكومات باحترام واجباتها اتجاه الأطفال وحقوقهم، ستظل هناك حاجة لوجود منظمات بدورها الرئيسي الذي يتمثل بمراقبة حقوق الإنسان والديمقراطية.

ماركوس جولين

عضو المجلس التنفيذي الدولي ونائب الرئيس الدولي لأفرع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في أمريكا الشمالية والجنوبية

نتقدم بكل التقدير والامتنان لكل العاملين في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين، والذين بفضل عملهم الدؤوب على مدار عشرين عاماً، تعلمنا كيف نمضي معاً في مسيرتنا باتجاه الالتزام في حماية حقوق الإنسان بشكل عام، والأطفال بشكل خاص.

إن الظرف الحالي ومعطياته، يتطلبان العمل على تقوية التحرك لإدانة الظروف غير العادلة التي يعيشون فيها، وتشكيل مشروعات وخطط لتجاوز هذه الظروف، كما عمل الفرع الفلسطيني، والذي هو جزء من الحركة الدولية، جاهداً على تجاوزها.

نحن ممثلي الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ أمريكا نؤكد أننا شركاء في مسيرة العمل لبناء عالم تسوده العدالة والتضامن.

المحاميان بريجيتا الفستروم وارني مالمجرين من السويد

نحن محاميان من السويد، شاركنا ولمرات عديدة كمراقبين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية بدعوة من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين، عندما كان الأطفال الفلسطينيون يجلسون مقابل القاضي الإسرائيلي في تلك المحاكم، بتهمة رمي الحجارة على جدار الفصل أو على مركبات عسكرية إسرائيلية. لكل طفل فلسطيني الحق في مقاومة الاحتلال، ولهم الحق أيضاً في محاكمة عادلة. في حين أن الإجراءات في المحاكم العسكرية الإسرائيلية لا تعطي الأطفال الفلسطينيين هذا الحق، والسؤال هنا: لماذا يبقى الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة صامتين؟

نحن على قناعة تامة بأن عمل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فلسطين، يعطي الأطفال الفلسطينيين الامل أن العالم بأسره بحاجة إلى التحرك والوقوف إلى جانب حقوق الأطفال الفلسطينيين.

اليانا بيلو

المدير التنفيذي – الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
السكرتارية الدولية - جنيف

لقد تعرفت لأول مرة على الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فلسطين في جنيف، عندما التقيت بالسيد رفعت قسيس مدير عام الفرع الفلسطيني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ورئيس الحركة الدولية، ومن ثم ومن خلال فريق المناصرة الذين جاءوا إلى جنيف بهدف الضغط ومناصرة منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وخبرائها. ولكن أدركت مدى قوة ومتانة بناء وتنظيم ومنهية الفرع الفلسطيني للحركة، عندما جئت إلى فلسطين، لأشارك في مؤتمر الحركة الدولي الذي عقد في فلسطين حول مشاركة الأطفال في تشرين الثاني من العام 2010، وليس ذلك فقط بل، وأيضاً أدركت مدى إنسانية طاقم الحركة العالمية الفلسطيني تحديداً، إذا أخذنا بعين الاعتبار قسوة الظروف التي يمرون فيها في الضفة الغربية.

وفي هذه المناسبة، الاحتفال بمرور عشرين عاماً على تأسيس الحركة - الفرع الفلسطيني، أتمنى لها كل التوفيق والنجاح في عملها للدفاع والعمل من اجل حقوق الأطفال الفلسطينيين، كأطفال من حقهم العيش في ظروف سلمية وعادلة.

جينالوكا مينجوزي

رئيس مؤسسة ارتشي الايطالية – توسكاني

بدأت العلاقة بين مؤسسة ارتشي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين منذ تأسيس فرع المؤسسة الفلسطيني. ومنذ البداية أصبحت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين مرجعية لنا كمؤسسة ايطالية في فلسطين. وبهذه المناسبة نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لطاقم الحركة المهني والإنساني.

كمؤسسة قاعدية، عملت ارتشي وعمدت خلال عملها على الترويج لعمل الحركة وتحديداً ظروف الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال. وذلك من خلال عدد من الانشطة، أهمها حملة الحرية الآن التي عملت مؤسسة ارتشي على ترويجها في ايطاليا، من خلال العمل مع المدارس والناس والسياسيين والنوادي الاجتماعية، ومن خلال مشاركة المعلومات لكافة أصدقاء وشركاء المؤسسة لما يتعرض له الأطفال من أسوأ أشكال العنف لحقوقهم.

نحن نعتقد انه من الضروري القول بأنه في كلّ مرّة عملنا مع الحركة، ساعدتنا على تذكّر أهمية النضال لبناء مجتمعات آمنة للأطفال في كل مكان في العالم.

باسم ارتشي وباسم الصداقة التي تربطنا معكم نتمنى لكم دوماً النجاح والتقدم في عملكم.

إياد الاعرج

المدير القطري، مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية

عملت مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية خلال العقد الماضي وعن قرب، كشريك مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين. عملنا معاً على الدفاع عن حقوق الأطفال، وحقّقنا عدداً من الإنجازات الفورية والدائمة على حياة الأطفال في الاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال برامج مناصرة تركّز بشكل رئيسي على التمثيل القانوني للأطفال المعتقلين في السجون الإسرائيلية، والأطفال في خلاف مع القانون من خلال تعزيز مشاركة الأطفال أيضاً. تعتبر الحركة العالمية للدفاع عن الاطفل فرع فلسطين مؤسسة رائدة، وذات سمعة جيدة، وذات قيمة عظمى للأطفال وأسرهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة. فنحن نتشارك في منهج عمل قائم على حقوق الطفل ونقدّر ونقيّم مشاركات الأطفال. فالحركة تعطي الأطفال المساحة الكافية للتعبير عن اهتماماتهم وتحترم الأطفال وتأخذ آراءهم بعين الاعتبار دائماً.

ميكي زخت

مديرة برنامج الشرق الاوسط - ICCO

الالاف من الفلسطينيين تم اعتقالهم خلال العقود الماضية. لم ارى اسرة واحدة الا وقد تاثرت من هذا الموضوع. وبالتحديد على الاطفال يتضح اثر هذه الانتهاكات بشكل كبير وواضح مع صعوبة توقع تاثير ذلك في المستقبل.

ولهذا السبب نتحدث عن حقيقة انه وحتى يومنا هذا الاطفال الفلسطنيين لا زالو خلف القضبان في بعض الاحيان بدون محاكمة عادلة ويواجهون كافة اشكال التعذيب من قبل الاحتلال الاسرائيلي خلف جدران السجون. على الجهة الاخرى من الحواجز العسكرية وفي مقاقع يتمنع اسرهم من رؤيتهم او زيارتهم.

ولهذا السبب اعتبر ان وجود الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال- فرع فلسطين هام وضروري لحماية الاطفال ومستقبلهم.

نوربيرتو لويسكي

رئيس الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال- الارجنتين

لقد اكدت الحركة العالمية للدفاع - فلسطين خلال مسيرة عشرون عام من العمل ومن خلال مبادراتها المتنوعة ان حقوق الاطفال الفلسطينيين ووفقا لاتفاقية حقوق الطفل الدولية تستلزم عدة طرق وادوات لتحقيقها.

في هذا السياق لقد ادركت من خلال دوري كعضو في لجنة حقوق الطفل اهمية وقيمة الجهد المبذول لاستدامة مواجهة شتى الانتهاكات التي تواجه الاف الاطفال في الاقليم . انا على ثقة ان تقوية وتمكين الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال- فلسطين يعد مساهمة فاعلة باتجاه السلام والتعايش والعمل باتجاه كرامة الافراد وحقوق الانسان لاطفالها وشبابها.

د. إلياس رشماوي

أن تكون طفلا فلسطينيا..

أن تكون فلسطينيا هو بحد ذاته قصة وحكاية، وأن تكون طفلا فلسطينيا فهذا يعني أنك تتخطى ذاتك وطفولتك وعمرك لتخوض غمار الصراع باكرا، أن تُستشهد قبل أن تبدأ، أن تُعتقل قبل أن تبدأ، أن تبذل المستحيل في محاولة لتخيل وجه والدك، أمِّك، شقيقك، شقيقتك، معناه أن يخلو مقعد زميلك في الصف فجأة من وجهه الأليف ويختفي صدى ضحكته الصافية لأن طلقة غادرة وبائسة خطفته من سياقاته هكذا بكل بساطة. أن تكون طفلا فلسطينيا معناه أنك ومنذ صرختك الأولى تفتح عينيك على حكايات وطنٍ هو مجرد حكايات وحلم بعيد، أو كما يقول الشاعر الكبير محمود درويش:

"هناك ... في جنوب لبنان، نُصبت خيام سريعة العطب لنا. ومنذ الآن، ستتغير أسماؤنا. منذ الآن سنصير شيئا واحدا، بلا فروق. منذ الآن، سنُدمغ بختم واحد: لاجئون.
- ما اللاجئ يا أبي؟
- لا شيء، لا شيء لن تفهم.
- ما اللاجئ يا جدي، أريد أن أفهم.
- أن لا تكون طفلا منذ الآن!.."

وبكلمة أن يكون أقصى طموحك أن تعود لعاديات الحياة وغفلتها الجميلة!

في هذا السياق ولدت الفكرة، في زمن الصراع المرير والمقاومات الباسلة، زمن الإبداع الفلسطيني الجمعي، زمن المجد والكرامة، في ذلك الزمن العالي ولدت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين.

بدأت كأي فكرة، بسيطة وعفوية لكنها عميقة، حين بادر الصديق رفعت قسيس عام 1992 بدعوة مجموعة من الأصدقاء، وانتهى التفاعل بإطلاق الحركة، في ذلك الوقت شكلت المبادرة استجابة نوعية للتعامل مع قضايا الأطفال الفلسطينيين بكل تنوعها وخصوصياتها، ومن بينها مسألة اعتقال الأطفال التي اتسعت بصورة هائلة في سنوات الانتفاضة ومثولهم أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية بكل ما يعنيه ذلك من خرق فاضح للقانون الدولي.

في سياق هذا التفاعل مابين الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال الفلسطينيين والوقع الفلسطيني بكل تنوعه وتشابكاته، نضجت التجربة، وتراكمت المعرفة والخبرة، واتسع نطاق عمل المؤسسة التي جذبت مجموعة من الشباب الفلسطيني الذين تميزوا بالوعي والممارسة فارتقوا بالحركة حتى غدت من الفروع الطليعية على مستوى العالم، وصولا إلى انتخاب مدير المؤسسة الحالي السيد رفعت قسيس رئيسا لمجلس أمناء الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال على مستوى العالم، فيما المدير السابق لفرع فلسطين السيد جورج أبو الزلف أصبح مديرا لمكتب اليونيسيف في اليمن.

ومع مرور الزمن، طورت الحركة بناها وبرامجها، بحيث باتت تشكل مصدرا موثوقا على المستوى الوطني والعالمي بكل ما يتعلق بقضايا الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك توثيق ونشر خروقات الاحتلال لحقوق الطفل الفلسطيني كما حددتها الشرعة الدولية وميثاق حقوق الطفل المُقرّ من الأمم المتحدة، إلى جانب الدور الذي لعبته الحركة على صعيد رفع الوعي المجتمعي لحقوق الطفل عبر مراكز المؤسسة المنتشرة في العديد من المدن الفلسطينية ومن خلال البرامج التي نفذت مع المدارس ومؤسسات المجتمع المدني.

اليوم، وبعد كل هذه السنين والجهد المتواصل، يمكن القول وبثقة أن الفرع الفلسطيني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال يحتل مكانة مرموقة ومتقدمة على الصعيدين الوطني والعالمي، والحركة بهذا المعنى باتت تمثل نموذجا ومثالا على قدرة الشعب الفلسطيني في اختراق الحصار ومحاولات تدميره وقهره، ففي ظل ظروف غير عادية وصعبة استطاع أن يتخطى دوائر الحصار ويطلق مبادرات ويؤسس بنى اجتماعية تثير الدهشة والإعجاب.

وما كان ذلك ليكون لولا الوعي والإرادة والقدرة على التحمل ومجابهة الظروف القاسية والاستعداد اللامحدود للبذل والعطاء.

في النهاية، طوبى لشعبنا وأطفالنا، وطوبى لمن لا زال يؤمن بأن: على هذه الأرض ما يستحق الحياة!

أهم الإصدارات **في صور**

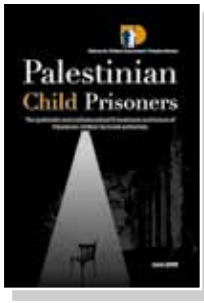

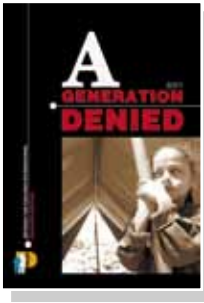

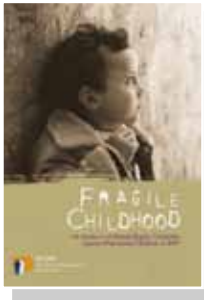

DCI **PUBLICATIONS**

Annual Report
2005

ANNUAL REPORT
2004

التقرير السنوي
٢٠٠٤

DCI/PS

Annual Report
10

ANNUAL REPORT
2009

تحت الهجوم

Under Attack

Child Detention in OPT

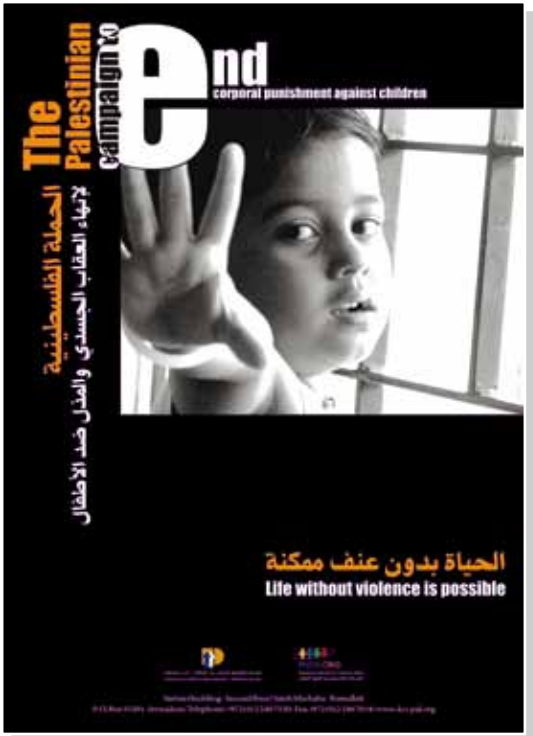
The Palestinian campaign to
End
corporal punishment against children
الحملة الفلسطينية
لإنهاء العقاب الجسدي والمذل ضد الأطفال
الحياة بدون عنف ممكنة
Life without violence is possible

5 - 9 April 2006
الحياة بدون عنف ممكنة
Life without violence is possible
اسبوع الطفل الفلسطيني
Palestinian Child Week

Palestinian Child Prisoners
STOLEN YOUTH
Documentary film
Publication

الحركة **في صور**

PHOTOS OF DCI

الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال / فرع فلسطين
من حقنا ان نعبر الشارع بامان
الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال
الاطفال المعتقلين يصرخون
أطفالنا للحياة ولبر

Conferencia Internacional
"Los Derechos Humanos de la Niñez y la Adolescencia, en el marco de la Sesión Especial de Naciones Unidas sobre Infancia"
8va Asamblea General Internacional de DNI

بلدية البيرة
Al-Birah Municipality

PALESTINIAN TERRITORIES
FROM LANDMINES